كيف تتحرك الدول الصغرى: نحو نظرية عامة[*]

د.أحمد محمد أبو زيد[**]

ملخص

كيف تتفاعل الدول في العالم الثالث؟ وماذا تريد هذه الدول؟ وما هي الطرق التي تسلكها في سبيلها لتحقيق هذه الاهداف؟ وكيف تتعامل القوي الكبري في النظام الدولي مع هذه الدول؟ كل هذه الأسئلة وغيرها بحاجة إلي أجوبة. والنظرية 'الواقعية' الغربية لم تستطع حتى الأن تقديم أجوبة شاملة على مثل هذه الاسئلة. لانها ببساطة (كما أجادل هنا) تعجز عن معرفة وتحديد الدوافع التي تقود الدول في العالم الثالث (أو ما أسماه دي موستيكا بمنطق التحرك Logic of Action) بسبب مركزيتها المناطقية (الجغرافية) والتحليلية (الفكرية) حول دراسة الغرب وسياسات القوي الكبري. فطبقاً لهذه المدرسة فإن الدول تتفاعل في ظل نظام فوضوي، تنافسي وذاتي المساعدة لتعظيم حجم قوتها النسبية مقارنة بالقوة لدي الاطراف الاخري، لحماية بقائها المادي من التهديد والعدوانية التي قد يسببها لها جيرانها. أما الوضع في العالم الثالث فهو على العكس تماماً. فالدول تتحرك وتتفاعل بنمط سلوكي مختلف، وتسعي كذلك الدول لتحقيق أهداف مختلفة عن تلك التي تسعي اليها الدول في الغرب. وهو ما جعلني أستنتج أن المدرسة الواقعية الغربية غير قادرة على شرح النماذج السلوكية لدول العالم الثالث بصورة كاملة وشاملة.

إن الطبيعة البدائية لبنية الدول في العالم الثالث، التي هي نتاج للفترة الأستعمارية الغربية بالأساس، التي ظلت قابعة لقرون طويلة، جعل منها نموذجاً حداثياً للدول–القومية التي بزغت خلال فترة ما بعد ويستفاليا. حيث مازالت القيم السياسية تحتل مكانة كبيرة في تحديد وصياغة رؤية وأدراك الدول للنظام الدولي، وبالتالي في تشكيل سلوكها وتحركها الخارجي. والقاء الضوء على الدور الذي تلعبه القيم والطموحات الوطنية في تشكيل وبلورة تفكير القادة السياسيين وصناع القرار في العالم الثالث – وبالتالي تحولها لقرار سياسي – يساعدنا نحن الواقعيين على فهم سلوك الدول القومية في العالم الثالث. إن أرتباط هذه القيم والطموحات بوجود أيديولوجية وطنية أو قومية واضحة المعالم عند أي قائد سياسي قد تفيدنا في تقديم تفسير واقعي أكثر مصدقية، ويمكن الأعتماد

[**] **مدير الأبحاث، المؤسسة الدولية للثقافة الدبلوماسية IICD، دبي – الإمارات العربية المتحدة .**

عليه، لسلوك الدول في العالم الثالث في ظل فترة زمنية محددة – ويمكن تعميمها في حالة توافر الشروط السالفة الذكر. أما في حالة أنعدام أو غياب وجود هذه الشروط فإن نظريات واقعية مثل توازن القوى وتوازن التهديد وغيرها لن تكون قادرة تماماً على تقديم تفسير عام لسلوك الدول في العالم الثالث. لأنه بانعدام وجود هذه المتطلبات والشروط تفقد الدول في العالم الثالث سر أختلافها وتميزها عن الدول في الغرب. فتصبح دولاً تبحث عن الأمن والنجاة وليس دولاً تتمنى فقط البقاء حية.

إننا نجادل في هذه الدراسة بأنه: ''على الرغم من الأختلاف الظاهر بين مختلف نظريات التوازن الدولي التي تقول بها المدرسة الواقعية في دراسة العلاقات الدولية بصورها الثلاثة (توازن القوى–توازن التهديد– توازن المصالح) فيما يتعلق بسلوك القوى الكبرى، إلا إننا نرى أنها جميعاً تتفق – ولأسباب مختلفة – على أن السلوك (الأمثل والأفضل) المتاح أمام الدول الصغرى إن هي أرادت الحفاظ على أمنها وسيادتها ووجودها في النظام الدولي هو مسايرة ركب القوى الكبري Bandwagon''. ومرجع ذلك هو تعاظم حجم الهوة في القدرات والأمكانيات بين الطرفين، والتي تمثل عائقاً وحائلاً عظيماً أمام هذه الدول تمنعها – منطقياً – من الوقوف في وجه هذه القوى أو تحديها.

الكلمات الدالة: نظرية العلاقات الدولية، الواقعية، التوازن الدولي، القوى الكبرى، الدول الصغرى.

كيف تتحرك الدول: الجدل النظري

دعونا نتفق على أن جميع الوحدات الدولية الموجودة في النظام الدولي (الدول القومية) تتحرك لتحقيق غرض رئيسي هو الأمن والبقاء، إلى جانب سعيها اللامنتهي نحو تحقيق المصالح الوطنية، التي يعرفها هانز مورجانثو في أطار القوة. وفي طريقها لتحقيق ذلك فإن وسائلها لتحقيق هذه الأهداف تختلف، ومرجع ذلك بالأساس تباين القدرات وأمكانيات القوة بين الدول وبعضها البعض. إن كينيث والتز كان محقاً عندما جادل بأن الدول عبارة عن ''وحدات متشابه الوظائف.. مختلفة القدرات''.[١] وهذا الأختلاف هو المحرك الرئيسي وراء تشكيل وتحديد كيفية تحرك الدول في النظام الدولي.

إن معرفة كيف تتصرف أو تتحرك Act الدول الصغرى في النظام الدولي وقت الصراعات والحروب، وكيف أثرت هذه الصراعات والأزمات على طبيعة سلوكها الخارجي

وعلى الأوضاع الداخلية فيها على وجه الخصوص يتطلب منا معرفة الأسس النظرية التي تفسر كيف تتحرك الدول. فهذه الأسس تفيدنا أفادة مزدوجة، فهي من ناحية تكشف لنا عن محركات ومحددات سلوك الدول–القومية. ومن ناحية أخري، تدعم مساعي العلماء والباحثين الساعيين إلي ايجاد نظرية عامة للعلاقات الدولية. حيث يعتقد البعض أن النظريات العامة General Theory في دراسة العلاقات الدولية مازالت غير قادرة على تفسير كيفية تتصرف/تتحرك الدول (How States Act) على حد قول عالم السياسة الأشهر في العالم روبرت كيوهان. الذي أكد على أن محاولات فهم الأسس العامة لتحرك الدول والسياسات الحكومية يعتبر ضرورة ملحة إذا أراد علماء ودارسي العلاقات الدولية – بمختلف أنتمائهم – إيجاد نظرية عامة للعلاقات الدولية. ويدعو كيوهان من أجل الوصول لتلك النظرية إلي الحاجة لتوسيع نطاق التحليل ليشمل (إلي جانب الدول–القومية) الفاعلين غير رسميين Non–State Actors [٢].

سنتعرض الأن ببعض التفاصيل لرؤية المدرستين الليبرالية الجديدة من جانب والمدرسة الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة من جانب أخر بخصوص محاولات تقديم تفسيرات عقلانية ومنطقية بخصوص موضوع ''كيف تتحرك الدول'' وما هي العوامل والمحددات التي تؤثر على السلوك الخارجي الذي تنتهجه الدول–القومية نحو الصراعات والأزمات التي تواجهها في ظل تواجدها في بيئة دولية وإقليمية تتسم بالفوضوية والتنافسية، ويسودها السعي نحو تحقيق المصالح القومية.

المدرسة الليبرالية

لكي نفهم الجدل الدائر بين الليبراليين والواقعيين بخصوص ''كيفية تحرك الدول'' أو حول أي ظاهرة أخرى من ظواهر السياسة الدولية فإن علينا أولاً أن نكون على دراية تامة بما هو المقصود بهذه المدارس الفكرية، وما هي الأسس والمقولات الرئيسية التي تقول بها هذه النظريات، لأن ذلك سيساعدنا على فهم جوهر هذه الجدالات العلمية وفهم أنعكاساتها ودلالاتها التطبيقية.

يرى أحد كبار علماء المدرسة الليبرالية الجديدة أنه ليس هناك تعريف محدد يمكننا به الاشارة إلى ما يعرف بالمدرسة الليبرالية الجديدة في دراسة العلاقات الدولية. حيث يجادل مايكل دويل أن ما يسمى بالليبرالية إنما هو عبارة عن ''مجموعة من

المبادى والتنظيمات التي يمكن ترتيبها بصورة منظمة. هذه المبادى (مثل الحرية الشخصية، المشاركة السياسية، الملكية الخاصة وتكافؤ الفرص) التي يتشارك في التوافق عليها معظم الدول الليبرالية، على الرغم من عدم التزامهم بها جميعاً''.[٣]

أما المقصود بالنظرية الليبرالية عند أندرو مورافيسك – أستاذ العلاقات الدولية بجامعة برنستون– فهي عبارة عن ''نموذج معرفي ونظري وتجريبي إلى حد كبير لديه قدرة أكبر من باقي المدارس الفكرية الاخري مثل الواقعية والمؤسساتية والبنائية''[٤]. أما في مجال العلاقات الدولية فالليبرالية تعني ''تلك المدرسة الفكرية (البرنامج البحثي) التي تعني بدراسة العلاقات بين الدول عن طريق تتبع التاثيرات المتنوعة التي يحدثها الفاعلين المحليين والدوليين على قدرة وأداء الدولة''[٥].

في سعيها نحو الوصول إلى أفضل الطرق العلمية والمنطقية نحو فهم السلوك الخارجي وكيفية تحرك الدول في السياسة الدولية تعطي الليبرالية وأتباعها أهتماماً جوهرياً للعلاقة بين الدولة والمجتمع المحلي لها *State–Society Relations* كطريقة لفهم ما يجري في العلاقات الدولية. والمقصود بالعلاقة بين الدولة والمجتمع هي: ''علاقة الدولة بالسياق الدولي والمحلي المحيط بها'' [٦]. وهي العلاقات التي لها دوراً وتاثيراً على سلوك الدول وتحركاتها الدولية. حيث يجادل الليبراليين بأن الأفكار الاجتماعية، المؤسسات والمصالح الاقتصادية لها تاثير كبير على سلوك الدول. فهي التي تشكل طريقة أداء الدولة وتحركها في النظام الدولي، وبأن التفاوت في طريقة الأداء بين الدول هو الذي يحدد مكانة ونفوذ الدولة في النظام الدولي، وليس التفاوت في القدرات والامكانيات المادية كما يجادل الواقعيين [٧].

على كل حال، هناك العديد من النظريات الفرعية التي نبعت وتفرعت من النظرية الليبرالية الأم، كلها تحاول تفسير سلوك وطريقة تحرك وأستجابة الدول للتغيرات والتطورات التي تشهدها السياسة الدولية. ولكن قبل التطرق لهذه النظريات يتوجب علينا أولاً أن نتطرق للفرضيات والمقولات العامة للمدرسة الليبرالية في دراسة العلاقات الدولية. حيث أتفق أغلب علماء المدرسة الليبرالية في دراسة العلاقات الدولية على أن هناك عدة أفتراضات رئيسية، تلاقي قبولاً عاماً بين العلماء والباحثين، تقوم عليها المدرسة الليبرالية[٨]. ويمكن تلخيص هذه المبادى الأساسية في الأتي:

- أن الفاعلين الأساسيين في العلاقات الدولية بجانب الدول هم الأفراد Individuals والجماعات الخاصة Private Groups التي تتميز بكونهم فاعلين عقلانيين ومنظمين. يجمعهم الفعل الجماعي نحو تحقيق مصالح مختلفة ويقيدها بعض المقيدات المادية والقيم المتضاربة والأختلاف في درجة ونوعية النفوذ الأجتماعي.
- أن الدول (أو أي تنظيمات سياسية) تمثل عصب المجتمع المحلي، والقواعد المبني عليها مصالحها هي التي تحدد أداء ودور الدولة في السياسة الدولية. وطبيعة الدولة تمثل تعبيراً عن مصالح ومتطلبات الأفراد والجماعات المحلية. وعلى أساس هذه المصالح يتم تحديد طريقة سلوك وأداء الدولة، والتصرف بعقلانية لأدارة التغييرات التي تفرضها العولمة، بناء على التحولات الناجمة من تغير الاحتياجات الاجتماعية، التي هي انعكاساً للتحولات والتغييرات الجارية في المجتمع المحلي والدولي.
- أن تجزء الأعتماد المتبادل للدولة مع جيرانها وباقي الفاعلين الدوليين هو الذي يحدد سلوكها وأدوات تحركها في السياسة الدولية. فأختلاف وتباين أداء الدول هو الذي يشكل سلوكها في أثناء تواجدها في النظام الدولي. أي أن الدول–وفقاً للمنظور الليبرالي–لا تسعى لتحقيق مصالحها دون المبالاة بالأخرون، وإنما تعني أن الدول تسعى لأدراك وتحقيق أداء دولي واضح ويمكن الوثوق به Distinct Performance في ظل وجود العديد من المقيدات الناتجة من أختلاف طريقة أداء الدول.
- أن العولمة تؤثر على طبيعة الفاعلين الاجتماعيين في السياسة الدولية، بصورة قد تؤدي إلى أختلاف متطلبات وأحتياجات الأفراد والجماعات المحلية، وبالتالي على السياسة الدولية.

أما بخصوص النظريات الفرعية للمدرسة الليبرالية فيمكن القول بأن هناك ثلاثة أنواع رئيسية من النظريات المنبثقة عن هذه المدرسة. هذه النظريات– كما يذهب دويل– تتشابه في الكثير من المقولات والمبادى العامة وتتباين في بعضها الاخر، وفي ترتيب أهمية وأولولية بعضها عن البعض الأخر [٩]. ويتحدد الفارق بين هذه النظريات في ثلاثة

محددادت رئيسية هي (١). مصادر أداء الجماعات المحلية، (٢). أليات تحويل أداء الدول، (٣). نماذج أداء الدولة في السياسات العالمية [١٠].

سوف نتطرق (بأختصار) لأهم هذه النظريات الليبرالية التي حاولت تقديم تفسير لسلوك الدول وكيفية تحركها في النظام الدولي، وإن كنا لا نفضل تطبيق مقولات وأطروحات هذه المدرسة على دول العالم الثالث، وذلك بسبب عدم أكتمال عملية النمو والتطور الحضاري والتاريخي (السياسي والأجتماعي) داخل اغلبية هذه الدول– وفي مقدمتها دول الشرق الأوسط. ومن جانب أخر عدم توائم المقولات والأطروحات التي تقدمها المدرسة الليبرالية مع الواقع المعرفي والاجتماعي في العالم الثالث، نظراً لكون المدرسة الليبرالية نبعت ونمت داخل بيئة معرفية واجتماعية Paradigm وظروف تاريخية وجغرافية مختلفة تماماً عن تلك السائدة في بلاد العالم الثالث عموماً والشرق الأوسط [١١].

قسم البروفيسور مايكل دويل المدرسة الليبرالية في دراسة العلاقات الدولية إلى ثلاثة فروع رئيسية هي:

- **الليبرالية الأمبريالية** Liberal Imperialism: ويعارض فيها دويل الفكرة التقليدية التي أرسها نيقولا ميكافيللي عن كون النظم الجمهورية هي أكثر النظم ميلاً للتوسع وأستخدام العنف والميل إلى الصراع. ويجادل بعكس من ذلك بأن الدول مادامت غير مهددة فإنها لا تميل للتوسع أو لأستخدام العنف لضمان تحقيق أمنها وضمان أستقراراها وبقائها [١٢].
- **الليبرالية المسالمة** Liberal Pacifism: والتي ربط فيها بين العلاقة الطردية بين عدد الدول الرأسمالية والديمقراطية وسيادة حالة السلام والأمن العالمي، وجادل بأن الدول الرأسمالية هي بالأساس دولاً غير عنيفة وغير توسعية – معتمداً في ذلك على أطروحات العالم جوزيف شومبيتر الذي قدمها عقب الحرب العالمية الثانية [١٣].
- **الليبرالية المؤسساتية** Liberal Institutionalism: وهي الليبيرالية الجديدة التي تركز على السياسة الخارجية السلمية المنتشرة بين الدول الليبرالية. حيث يجادل أنصار نظرية السلام الديمقراطي بأن هناك علاقة طردية بين زيادة

أنتشار عدد النظم الليبرالية/الديمقرطية في النظام الدولي، وعدد المنظمات الدولية والإقليمية وزيادة وتعقد وتيرة شبكة الأعتماد المتبادل وبين السلوك السلمي والتعاوني بين الدول والوحدات الموجودة في النظام الدولي، بصورة سوف يصل بها النظام الدولي في التحليل الأخير للوصول إلى الحالة التي وصفها الفيلسوف الفرنسي أيمانول كانط بالسلام الأبدي *Perpetual Peace* تكون فيه حالة من الأتحاد السلمي Pacific Union بين الدول. ويعني هذا الأتحاد وجود حالة من التحالف بين الدول الديمقراطية والليبرالية، تختفي فيه نزعة الدول إلى أتخاذ القوة العسكرية الاكراهية كأسلوب للتعامل مع بعضها البعض [١٤].

أما عالم السياسة الليبرالي المرموق أندرو مورافسيك فيقسم المدرسة الليبرالية إلى ثلاثة أنواع رئيسية – تتشابه إلى حد كبير مع ما طرحه دويل وإن كان بصورة أكثر تفصيلاً وتعقيداً وتطوراً. حيث قسم مورافيسك الليبرالية إلى الانواع التالية:

- **الليبرالية المثالية** Ideational Liberalism: يجادل أتباع هذه النظرية بأن تنوع وتجزء الهويات والقيم الأجتماعية المحلية هي المحدد الرئيسي لأداء الدولة، وبالتالي الصراعات الدولية والتعاون الدولي. فأنطلاقاً من الأيمان بان النظام المحلي يتم تشكيله بواسطة الهويات الأجتماعية والسياسية، فإن أهداف مثل الأمن والسيادة والبقاء لن يتم النظر إليها بأعتبارها غايات – كما يذهب الواقعيين – بقدر ما هي وسيلة لتحديد نوعية الأداء الذي تسعى الجماعات المحلية لتحقيقه [١٥].
- **الليبرالية التجارية** Commercial Liberalism: تسعى مقولات هذه النظرية لشرح سلوك الأفراد والجماعات والسلوك الجمعي للدول أعتماداً على أنماط أتجاهات وحوافز الأسواق التي تواجه الفاعلين الاقتصاديين المحليين والدوليين. حيث تميل هذه النظرية للأدعاء بأن التجارة الحرة والخارجية بين الدول تساعد على التقارب والتناغم في العلاقات بين الدول. فتغري المنافع والمكاسب المتوقع جنيها من وراء التبادل التجاري الدول على أنتهاج سلوكيات تعاونية وسلمية – غير أكراهية – تجاه الأخرين. ومدى تشابك وأنغماس الدول في شبكة التجارة

العالمية هو الذي يحدد طريقة أداء ونوعية وكيفية تحرك الدول في النظام الدولي[١٦].

- **الليبرالية الجمهورية** Republican Liberalism: تحاول هذه النظرية (النيابية) معرفة ورصد الطرق التي تؤثر بها المؤسسات المحلية ونوعية النظام السياسي المحلي على المصالح والهويات والقيم المحلية للأفراد وللجماعات المحلية. وبأن العامل المؤثر هنا هو نوعية النظام السياسي المحلي ونوعية التمثيل النيابي المحلي، فهو الذي يحدد نوعية الأداء السياسي للأطراف المسيطرة على المشهد السياسي في الدولة. فهذه المكونات تعمل كمقيدات على سلوك الدولة وأدائها الخارجي تجاه الأخرين، وذلك لأنها تعمل ككوابح لصناع القرار تمنعهم من اتخاذ قرارات من شانها الميل لأستخدام العنف والقوة المسلحة في التعامل مع الأخرين. حيث يجادل أنصار هذه النظرية بأن الدول الليبرالية والديمقراطية لا تميل لمحاربة مثيلاتها، وذلك لأن طبيعة التمثيل النيابي الداخلي يمنع صناع القرار من أتخاذ قرارات متسرعة قد تؤدي للأنخراض في حروب ضد دولاً أخرى [١٧].

في محاولاتهم لتقديم نظرية عامة لتفسير سلوك الدول في النظام الدولي وكيفية تحرك الدول القومية يحدد علماء السياسة الأمريكيين مايكل ماستندينو وديفيد لآيك وجون أيكنبري إستراتيجيتين لتفسير سلوك الدول. ويضعون سبعة فرضيات لتفسير سلوك هذه الدول [١٨]. أما عن الإستراتيجيتين فيرى العلماء الثلاثة أن الدول في سعيها لتحقيق مصالحها الوطنية الداخلية تنتهج إحدى الأستراتيجيات التالية:

- **التوسع الخارجي** External Extraction والتي تعنى ''حصول الدولة على المصادر اللأزمة لتحقيق مصالحها وأهدافها المحلية من خارج حدودها. سواء بطريقه مباشرة، عن طريق نقل هذه الموارد لتصبح ملكها (التوسع العسكري، الغزو، الأحتلال) أو بصورة غير مباشرة، عن طريق نقل هذه المواد للمجتمع المحلي بصورة قد تؤدى لتوسع الدولة في المستقبل عن طريق بناء الدولة من الداخل''. هذه الإستراتيجية شبيهة بإستراتيجية توازن القوى التي تتبعها الوحدات

الدولية بصورته الخارجية (التوسع والتحالف) أو بصورته الداخلية (بناء الدولة من الداخل وتنمية الموارد والتسليح).

- **الأعتراف الخارجي** External Validation. أو الحصول على الشرعية الخارجية. التي تعني ''محاولة التأثير على إحدى أو كل القوى الخارجية، وإضفاء مشروعية على أفعالها''.هذه الإستراتيجية في رأي هؤلاء العلماء هي ''محاولة من الدول لإضفاء نوع من الأعتراف الإكراهي من جانب باقي الوحدات الدولية بوجودها وبمكانتها، بصورة تحقق وتصون بقائها وأستقرارها الداخلي''. هذه الإستراتيجية تتبعها الدول المستقلة أو المتحدة حديثاً (كالدول العربية في حالتنا هذه). وذلك للحصول على التأييد الدولي اللأزم والأعتراف الدبلوماسي بها بصورة تمكن حكومات هذه الدول من مواجهة الأعتراضات والتحديات الداخلية التي تواجهها. فعدم الأعتراف الدبلوماسي الدولي سوف يؤثر بصورة كبيرة على وضع هذه الحكومات داخلياً، وعلى معدلات أستقرار النظام الوليد وبالتالي أداءه. بصورة قد تهدد بسقوطه. وعليه، فإن الدول تحاول بكافه الطرق الحصول على هذا التأييد الخارجي، وبأي صورة من الصور.

يحاول الثلاثي ماستندينو ولآيك وأيكنبري تفصيل هذه الإستراتيجيات عن طريق تحديد سبعة أفتراضات (طرق) تنتهجها الدول–القومية في تحركها على المستوى الدولي، وفي سبيلها لمواجهة التغيرات الحادثة في البيئة الدولية والنظام الدولي على النحو التالي:

- **الفرضية الأولى: كلما تراجعت قوة الدول على المدى البعيد، زاد معدل أتكفاءها للداخل** *Internal Mobilization*: بمعنى أن ضعف قوة الدولة وتحولها لمقيد لسلوكها سوف يضعف من قدرتها على تحقيق أهدافها الخارجية، بصورة يجعلها في مواجهة مزدوجة مع البيئة الخارجية والداخلية معاً.
- **الفرضية الثانية: كلما زادت معدلات التهديد الأمني الخارجي، زاد معدل التوسع الداخلي** *Internal Extraction*: أي أن التهديدات الأمنية للدول القومية تبدأ في الظهور عندما يحقق منافسيها تقدم عسكري وتكنولوجي. أو أحتمال حدوث مواجهة عسكرية أو اقتصادية محدودة تستلزم مواجهتها في أقرب وقت ممكن. وذلك لما يمثله

ذلك من تهديد لأمنها القومي، على الرغم من التكلفة الباهظة لإتباع إستراتيجيات مثل التوسع الداخلي على موارد الدولة.

- **الفرضية الثالثة: كلما زاد معدل عدم الأستقرار الداخلي، زاد معدل أتجاه الدول نحو زيادة نطاق توسعها الخارجي ونطاق الأعتراف الدولي بها** *External Validation*: وعدم الأستقرار السياسي يعني هنا: ''عملية متصلة من تراجع تأييد الرأي العام الإلزامي للدولة بصورة تؤدى للغليان والثورة في الداخل، بصورة قد تهدد التكامل القومي''. وهو ما يحذو بالحكومات الأنخراط في إستراتيجيات دولية (خارجية) للتغطية على عدم الأستقرار الداخلي والحصول على سند شرعي للنظام الحاكم، بصورة تؤهله لمواجهة المخاطر والتحديات الداخلية. وتحقق أهداف داخلية قد تساعد على تهدئة المعارضة وتقلل معدلات الأضطراب الداخلي.
- **الفرضية الرابعة: أن الدول الرخوة** *Soft State* **ستنغمس بصوره كبيرة في أنتهاج أستراتيجيات خارجية (دولية) أكثر من الدول الصلبة** *Hard State* **والعكس بالعكس** [١٩]**. فإن الدول الصلبة ستنغمس في تبني أستراتيجيات داخلية (محلية) بمعدل أكبر من الدول الرخوة:** إن الدول الرخوة بسبب كبر تأثير أعاقة الفاعلين الداخليين ولامركزية الدولة فإنها لا تقدر على تنمية وتعبئة مواردها الداخلية والخارجية بصورة أكبر من الدول الصلبة، وهو ما يحدو بها الأتجاه أكثر للمجال الدولي لأختفاء وجود مثل هذه المقيدات.
- **الفرضية الخامسة: أن الدول الضعيفة على المستوى الدولي** *Internationally Weak* **سوف نتهج إستراتيجيات داخلية (محلية) بمعدل أكبر من الدول القوية دولياً** *Internationally Powerful***. وكذلك فإن الدول القوية دولياً سوف تنتهج إستراتيجيات دولية (خارجية) بمعدل أكبر من الدول الضعيفة:** وذلك لمحدودية قدرة وموارد الدولة الضعيفة في التأثير على المجال الدولي، بالتالي قدرتها على تحقيق أهدافها.
- **الفرضية السادسة: أن الدول الرخوة ستتجه لتبنى إستراتيجية التوسع الداخلي بمعدل أكبر من الدول الصلبة، وكذلك فإن الدول الصلبة ستتبع إستراتيجيات التحول الداخلي بمعدل أكبر من الدول الرخوة:** وذلك لأن الدول الرخوة محدودة

الأرتباط بمجتمعها (لعدم مركزيتها) على العكس من الدول الصلبة، التي تستطيع مواجهة إستراتيجيات صعبة مثل التحول الداخلي.

- **الفرضية السابعة: أن الدول الضعيفة دولياً سوف تنتهج أستراتيجيات الاعتراف الخارجي/التأييد بمعدل أكبر من الدول القوية، بينما ستنتهج الدول القوية دولياً إستراتيجيات التوسع الخارجي بمعدل أكبر من الدول الضعيفة دولياً:** وذلك لقدرة الدول القوية في التأثير على المجال والبناء الدولي، وبالتالي تحقيق هذا التوسع عن طريق مواردها ومصادر قوتها. على العكس من الدول الضعيفة على المستوى الدولي.

الخلاصة: يصل الثلاثي ماستنديو ولآيك وأيكنبري إلى تحديد خيارين متاحين للدول في المجال الدولي. أحدها للدول الضعيفة (الرخوة) والأخرى للدول القوية (الصلبة). أو بمعنى أخر إستراتيجيات سوف تنتهجها دول العالم الثالث (الدول الصغرى) وأخرى ستنتهجها القوى الدولية. بالنسبة لدول العالم النامي/الثالث (الضعيفة والرخوة) فيرى المؤلفون أن هذه الدول في سبيلها للتحرك في النظام الدولي فإنها ستلجأ إلى تبني أستراتيجيات دولية (خارجية) بدرجة أكبر من الدول الصلبة (كما في الفرضية الرابعة). ولو كانت هذه الدول ضعيفة على المستوى الدولي فإنها ستنتهج إستراتيجيات داخلية بمعدل أكبر من الدول القوية (كما في الفرضية الخامسة). وكذلك يمكن توقع أن تنتهج هذه الدول إستراتيجيات التوسع الداخلي (كما في الفرضية السادسة) وكذلك إستراتيجية الأعتراف/التأييد الخارجي (كما في الفرضية السابعة).

أما بالنسبة للدول القوية (الصلبة والمركزية) على المستوى الدولي والقوى الدولية، مثل الولايات المتحدة، ففي رأى المؤلفين سوف تنتهج إستراتيجيات التوسع الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة (كما في الفرضيات الرابعة والخامسة والسابعة). وكذلك فإن دولاً قوية على المستوى الدولي بصورة أقل من الولايات المتحدة (مثل فرنسا وألمانيا) سوف تلجأ لأنتهاج إستراتيجيات خليطة بين التحول الداخلي (الفرضية السادسة) والتوسع الخارجي (الفرضية السابعة) [٢٠] (أنظر شكل رقم ١).

شكل رقم ١

الإستراتيجيات والقيود التي تحدد سلوك الدول

البنية الدولية

	الدولة الضعيفة	الدولة القوية	
البناء الداخلي	التوسع الداخلي الاعتراف الخارجي	التوسع الخارجي	**الدول الرخوة**
	التحول الداخلي	التحول الداخلي التوسع الخارجي	**الدول الصلبة**

Source: Michael Mastanduno David Lake and John Ikenberry: "Toward A Realistic Theory of State Action". *International Studies Quarterly*, Vol. 33, (1989), p. 469.

المدرسة الواقعية

المقصود بالواقعية – المدرسة الفكرية الرئيسية في مجال دراسة العلاقات الدولية – ما عرفها به عالم السياسة ستيفن والت: ''برنامج بحثي واسع يضم داخله العديد من النظريات المتنافسة، تجمع بينها عدة أفتراضات رئيسية يتفق عليها أغلبية الباحثين'' [٢١]. ويعتقد البعض أن الواقعية أكبر من أن تكون مجرد برنامج بحثي بل هي ''نموذج معرفي Paradigm'' أو ''فلسفة عالمية'' كما يذهب راندل شويللر، بأعتبارها تحاول سبر أغوار ومعرفة الأحوال الأنسانية والتقدم الاخلاقي ومدى نجاح البشر في سعيهم نحو أقامة عالم يسوده السلام والتعاون بين الدول [٢٢].

يجادل الواقعيون بأن الدول تتحرك بالأساس من أجل تحقيق الأمن والحفاظ على البقاء. ففي ظل تواجدها في نظام دولي فوضوي (أي لا يوجد فيه سلطات أعلى من الدول ذاتها) تسوده سلوكيات ومشاعر مثل عدم الثقة والغش والتنافسية، وتحكمه وتقوده أليات عمل مثل الأنانية والمساعدة الذاتية، فإن الدول في سعيها وراء الأمن والأستقرار تعتمد فقط على قدراتها ومواردها المادية ومصادر قوتها الذاتية (التي هي عسكرية واقتصادية بالأساس). وذلك إما بأتباع أستراتيجيات وأساليب سياسية مثل التوازن، الحياد، مسايرة الركب، الأنحياز، المهادنة، التبعية ... وغيرها من أنماط التعامل والتحرك الدولي الواقعي، كلاً حسب نوعية توزيع القدرات بين القوى الموجودة في النظام الدولي، وطبيعة بنية النظام الدولي القائم (القطبية الدولية) [٢٣]. إن الواقعيون يشددون على أن الدول في

تواجدها في نظام دولي فوضوي لا تتحرك إلا من أجل ضمان أمنها والحفاظ على وجودها.

هناك عدة أسس ومبادى عامة للمدرسة الواقعية في دراسة العلاقات الدولية. فطبقاُ لكينيث والتز فإن الدول لا يحركها سوى سعيها نحو البقاء وتعظيم حدود ونطاق أمنها Maximize its Security ولا يؤثر عليها سوى الإحساس بالخطر والتهديد من جانب القوى الأخرى. والدول في منظور والتز (الواقعي) يحدد سلوكها خمسة أفتراضات (أسس) أساسية هي كالأتي[٢٤]:

١. **أن الدولة القومية هي الفاعل الرئيسي والوحيد في العلاقات الدولية:** لأنها الطرف/الفاعل الوحيد الذي يحتكر حق أستخدام القوة العسكرية بصورة شرعية– كما ذهب ماكس فيبر. هذه الدول بأمتلاكها القوة العسكرية النظامية (الجيوش) تعتبر الطرف الوحيد القادر على إدارة التعامل في النظام الدولي، حيث لا يوجد لدي أي طرف دولي اخر (مؤسسات أو تكوينات عابرة للقارات) من القدرات ومصادر القوة المنظمة والمرتبة ما يساوي ما تمتلكه الدول. من جانب أخر، فإن الدول (وليس المؤسسات) هي البناء التنظيمي الذي يمتلك القدرة على التحكم في حياة المواطنين وإدارة شئونهم وطبيعة علاقاتهم مع باقي مواطنين الدول الاخري، فهي أعلي سلطة موجودة في النظام.

٢. **أن النظام الدولي نظاماً فوضوي Anarchic وليس نظاماً تراتبياً Hierarchic:** بسبب كون الدول أعلي سلطة موجودة داخل النظام فلا يوجد طرفاً أعلي سلطة منها. فالدول– نظرياً– كيانات سيادية، لا يتحكم طرف في طرف ولا يملي عليه ما يفعل. حيث تعني الفوضي عند والتز ''غياب وجود سلطة مركزية عليا High Authority تقوم بالتحكم وإدارة شئون العالم، وتفرض قواعد للتحرك على باقي الدول''. وتختلف بنية النظام الدولي عن بنية النظام المحلي، الذي يتسم بالتراتبية، حيث توجد سلطة مركزية داخل الدولة (الحكومة) تقوم بتطبيق القانون Law وفرض النظام Order على الشعب. بينما السياسة الدولية لا تعرف وجود حكومة مركزية.

٣. **أن الهدف الأسمي للدول هو سعيها للحفاظ على بقاءها:** ففي ظل تواجدها داخل نظام دولي وبيئة دولية تتميز بالطبيعة التنافسية والفوضوية، وعدم وجود سلطات أعلى من سلطة الدول القومية. وأتسام هذا النظام بكونه نظام ''ذاتي المساعدة'' Self–help، حيث الدول تتحرك منفردة للدفاع عن نفسها وضمان أمنها، وهو ما يجعل من محاولاتها وسعيها للبقاء والحفاظ على أمنها وتعظيم نطاقه أهم أولويات الدول.

٤. **أن الدول لا تثق في بعضها البعض، ولا يمكنها التأكد ومعرفة نواياها تجاه بعضها البعض.** فبعض الدول لديها نوايا شريرة والبعض الأخر لديها نوايا خَيرة. ولكن لا يمكن التأكد من هذه النوايا بصورة يقينية. وذلك لتغيرها الشديد، حسب دوافع الدول وتفاعلات وتغيرات البيئة الدولية. فمن الممكن أن تكون نوايا إحدى الدول خَيرة في أحد الأيام وشريرة في اليوم التالي والعكس بالعكس.

٥. **أن الدول في سعيها نحو البقاء تفكر جدياً في كيفية تحقيق ذلك. وبالتالي فهي فاعل عقلاني** *Instrumentally Rational*. ولكنها تتعامل في ظل نظام دولي غير دقيق Uncertainty وغير كامل المعلومات Imperfect حيث تكون هنالك فرص لأعدائها لإخفاء نواياهم الحقيقية عنها.

من جانب أخر، يضع عالم واقعي أخر هو راندل شويللر أفتراضات أوسع للمدرسة الواقعية، تضم وتجمع مقولات وأطروحات المدرسة الواقعية الكلاسكية والجديدة – التي وضعها والتز. حيث وضع شويللر سبعة أفتراضات رأى فيها انها تعكس رؤية الواقعيين لظواهر العلاقات الدولية وكيفية دراسة الواقعيين لها. اما عن هذه الأفتراضات فهي على النحو التالي[٢٥]:

١. **أن الأفراد لا يواجهون أنفسهم بصورة فردية وإنما كأعضاء في جماعة تتولى تنظيم ولائهم.** معنى أن دراسي العلاقات الدولية لا يتعاملون مع الأفراد كأشخاص وإنما كمجموعات وجماعات تنضم وتجمعها رابطة واحدة (رسمية) هي الدولة.

٢. **أن العلاقات الدولية تعمل في أطار بيئة أو حالة من الفوضى.** وعلى ذلك فإن العلاقات الدولية والنظام الدولي ليس ظاهرة تراتبية، فالدول قد تبدو مختلفة

ومتابينة في امتلاك مصادر وأمكانيات القوة لكنها في ذات الوقت ذات سلطة (ولو نظرية) وسيادة مثل باقي الوحدات الدولية الاخرى.

٣. **أن القوة هي العامل الرئيسي في العلاقات الدولية، وهي الوسيلة الرئيسية لتحقيق أهداف الدول.** وهو ما يفسر تكالبها جميعاً لحيازة أكبر قدر ممكن منها. فالدولة القومية من وجهة النظر هذه فاعل يسعى نحو حيازة القوة –Power Seeking–State. بقدر ما هي فاعل يسعى نحو الأمن –Security Seeking–State.

٤. **أن طبيعة العلاقات الدولية بالاساس علاقات صراعية Conflictual، وبدون الصراع يفقد العالم مبررات وجوده.** فالصراع (وبالتالي الحرب) سمة حتمية الوقوع Inevitable في النظام الدولي ولا يمكن الفكاك منها، والسبب وراء ذلك يرجع بالأساس إلى طبيعة البنية التي تحكم النظام الدولي وتشكل سلوك الدول فيه، آلا وهي حالة الفوضى الدولية.

٥. **لا يمكن للبشر تقليل حدة الصراعات الدولية عن طريق العقل والمنطق.** للسبب السالف ذكره في العامل رقم (٤). حيث تساهم حالة الفوضي الدولية في سيادة حالة من عدم التاكيد والتشكك وعدم الثقة في نوايا وسلوكيات قادة وصناع القرار في الدول الأخرى. إلى جانب ذلك فإن سيادة مشاعر مثل الخوف بين الدول، أختلال توازن القوى السائد نتيجة وقوع تطور وتحول في صور توزيع القدرات بين الدول (بالزيادة في جانب والتراجع في جانب أخر) في غلبة وديمومة ما يعرف بـ ''المعضلة الأمنية''. التي تسعى فيها كل دولة لضمان أمنها وأستقرارها ولو على حساب الدول الأخرى. إن العلاقات الدولية مجرد ساحة تحكمها حسابات المكسب والخسارة حتى وإن كانت الدول القومية فاعل عقلاني ورشيد.

٦. **القوة ليست لها وظائف أخلاقية، فالأخلاق Right منتج من منتجات القوة Might، وليس العكس.** والأدعاء بأن القوة لها دلالات أخلاقية هو مجرد ذريعة للوصول إلى تحقيق الاهداف القومية التي تسعى الدول لبلوغها (تماماً ما تنتهجه الاطروحات الليبرالية). فالقوة في أحدى تعريفاتها هي ''كيفية حصول الطرف

(أ) على ما ما يريده من الطرف (ب) بأي طريقة''. إن القوة القومية لأحدى الدول في النظام الدولي الفوضوي الذاتي المساعدة لا يمكن أخضاعها لقانون (الصواب والخطأ) أو أن يتم الحكم عليها بطريقة أخلاقية، فالسياسة الدولية مجال لا أخلاق فيه، وإنما هي مجال مادي بحت.

٧. **أن حاجات الدول وضروريتها تتغلب على أخلاقياتها عند حدوث تضارب بينهما.** فالدول في التحليل الأخير لا تسعي سوى نحو العمل على تحقيق أمنها وأهدافها القومية وضمان بقائها ووجودها المادي والحفاظ عليه. مثل هذه الأهداف بمثابة الحاجات الرئيسية لضمان أستمرار وجود الدولة، وعليها إن هي أرادت الحفاظ على هذا الوجود التصرف بأي طريقة تضمن لها هذا البقاء، حتى وإن لم تتماشى هذه الطرق مع معاييرها وقيمها الأخلاقية والاجتماعية والتاريخية. إن ساحة السياسة الدولية ليست كساحة السياسة المحلية – تلعب الأخلاق والمعايير دوراً كبير في صياغة سلوك الدولة وطريقة تفاعلها مع البيئات الخارجية المحيطة.

المدرسة الواقعية وطبيعة التوازن الدولي

السر في تفسير كيفية تحرك الدول ونوعية سلوكها عند الواقعيين يتمحور في عدة عوامل منها – كما جادل كينيث والتز عن حق – توزيع القدرات بين الوحدات الدولية وبنية النظام الدولي. هذه العوامل هي المقولات الرئيسية لنظرية توازن القوى[٢٦]. وأضاف تلميذه ستيفن والت عامل 'التهديد' كاحد أهم المؤثرات على سلوك الدول الخارجي والداخلي[٢٧]. ثم أضاف الواقعيين الكلاسكيين الجدد Neoclassical Realists عوامل مثل بنية النظام السياسي المحلي والأيدلوجيات السياسية وكيفية رؤية القادة السياسيين لطبيعة النظام الدولي وصور توزيع القدرات فيه[٢٨]. وأخيراً–وليس آخراً– أضاف عالم السياسة راندل شويللر عامل 'المصلحة' ومدى تضاربها أو تناغمها في التاثير على مسار وطريقة وكيفية تحرك الدول في النظام الدولي [٢٩].

إنني هنا سأحاول تقديم تحليل نظري لكيفية تحرك الدول الصغرى في النظام الدولي بأتباع مقولات وأطروحات نظريات التوازن الدولي التي يقول بها علماء العلاقات الدولية الواقعيين بأختلاف صورها (تحديداً نظريات توازن القوى لكينيث والتز، توازن

التهديد لستيفن والت، ونظرية توازن المصالح لراندل شويللر). ساعياً للتوصل إلى مقولات أشبه للقوانين Law–like–Statement لتفسير كيفية تحرك الدول الصغرى في النظام الدولي. مراعيين ومدركين النقص والعيوب التي تعاني منها هذه النظريات في دراستها للعلاقات الدولية للدول الصغرى من جانب، ودراسات المناطق الغير غربية–Non western Regions من جانب أخر. وسأحاول تلاشيها وتقليل تأثيرها على نوعية التحليل الذي سنقدمه هنا كما سنوضح لاحقاً. مجادلاً بأنه على الرغم من الأختلاف الظاهر بين مختلف نظريات التوازن الدولي التي تقول بها المدرسة الواقعية في دراسة العلاقات الدولية بصورها الثلاثة (توازن القوى – توازن التهديد – توازن المصالح) بخصوص سلوك القوى الكبرى، إلا إننا نرى أنها جميعاً تتفق – ولأسباب مختلفة – على أن السلوك الامثل والأفضل المتاح أمام الدول الصغرى، إن هي أرادت الحفاظ على أمنها وسيادتها ووجودها في النظام الدولي، هو مسايرة ركب القوى الكبري. ومرجع ذلك هو تعاظم حجم الهوة في القدرات والأمكانيات بين الطرفين، والتي تمثل عائقاً وحائلاً عظيماً أمام هذه الدول تمنعها – منطقياً – من الوقوف في وجه هذه القوى أو تحديها.

نظرية توازن القوى Balance of Power

كمفهوم في العلاقات الدولية يتواجد توازن القوى عندما يكون هناك حالة من التكافؤ Equilibrium أو الأستقرار بين قوى دولية متنافسة. حيث يبدأ ظهور نظام توازن القوى عند حدوث خلل في صور توزيع القدرات في هيكل النظام الدولي، بغرض منع أي دولة من أن تصبح قوية بما فيه الكفاية بما يمكنها من فرض إرادتها على البقية [٣٠]. وفي حالة بزوغ نظام توازن القوى فإن الدول في سعيها نحو ضمان وحماية وجودها وأستقلالها الوطني في وقت الصراع (الحرب) قد تَخير – طواعية أو كرهاً – بين أنتهاج سلوك التوازن أو التبعية. ففي ظل وجود نظام دولي فوضوي، يغيب عنه وجود سلطة مركزية دولية تقوم بالتوجيه والرقابة على سلوكيات وتحركات الدول، فإن لكل دولة على حدة – بأعتبارها أعلي صور السلطات في النظام الدولي – أن تجعل من حفظ وتحسين موقعها وتفوق أوضاع القوة لديها نسبياً مقارنة بالأخرين هدف أساسي في سياستها الخارجية [٣١].

مفهوم ''توازن القوى'' يعتبر من المفاهيم المركزية في النظرية الواقعية والواقعية الجديدة في دراسة العلاقات الدولية والسياسة الخارجية. وتاريخياً، عرف توازن القوى كفكرة

منذ العصر الإغريقي، وهو ما يتضح في كتابات المؤرخ العسكري الأثيني ثيوديتوس وكتابه العظيم ''الحروب البيلونزية''. وكتطبيق سياسي عملي ظهر توازن القوى أول ما ظهر في نظام الدول–المدينة الايطالية City–State في القرن الخامس عشر. وكان الدوق 'فرانشيسكو سفورزا' حاكم ميلانو أول من طبق هذه السياسة بشكل فعال، في سبيله لمواجهة باقي الإمارات الإيطالية المتنافسة معه. وهناك دراسات تقول بعالمية تطبيق استراتيجية توازن القوي ربما حتي من قبل بزوغ النظام السياسي الدولي بعد اتفاقية سلام ويستفاليا ١٦٤٨ [٣٢].

في النظام الدولي الواقعي، تكون الدول–القومية (وحدة التحليل الوحيدة) متماثلة من ناحية الأحتياجات والوظائف، ومختلفة في قدراتها ووسائلها لتحقيق هذه الأحتياجات وإنجازها. ويتحدد موقع الدولة في النظام الدولي حسب ما تحوزه من قدرات وإمكانيات. التي تعتبر– توزيع القدرات– أهم المؤثرات على بنية النظام الدولي. ونظراً للأختلاف والتباين في توزيع القدرات في هيكل النظام الدولي، حسب ما تحوزه كل دولة من مصادر وأدوات القوة، فإن أحتمالات أتجاه الدول للتعاون وإمكانية الأعتماد على الدول الأخرى تقل بسبب مخاوف بعض الدول من تحقيق الآخرين لمكاسب نسبية أكثر على حسابها، نتيجة التفاوت والأختلال في صور توزيع القدرات في بنية النظام.

إن رغبات الدول وسعيها نحو تعظيم قدراتها النسبية والمحدودة على حساب الدول الأخرى تُعيق بعضها البعض، بما يؤدي لبزوغ نظام توازن القوى، وهو ما يسبب ويؤدي أيضاً فيما بعد – حسب التوازن والمفاضلة بين القدرات الهجومية والدفاعية للدول المتنافسة – إلى بزوغ ما يعرف في أدبيات العلاقات الدولية بالمأزق الأمني *Security Dilemma*. الذي يعرفه البروفيسور روبرت جيرفس على إنه ''موقف معين بين دولتين أو أكثر، يكونان على أتم أستعداد للصراع وحتى للحرب من أجل تأمين أحتياجاتهم الأمنية، ولو على حساب الدول الأخرى''. والمقصود بالمأزق الأمني في مجال دراسات الأمن الدولي من المنظور الواقعي هو ''كيفية تحقيق الدول لأمنها وتجنب تهديد مصالحها وقيمها الحيوية والمركزية مقارنة بما تمتلكه من مصادر وقدرات وإمكانيات مادية في ظل نظام دولي فوضوي ذات بيئة تنافسية دون المبالاة بأمن وأستقرار الدول الاخري''. وعليه – وطبقاً لجريفث – فإن هذا الموقف يوجد عندما تتعدد الوسائل التي

تستخدمها الدول من أجل مساعدتها على تأمين أمنها وتهديد أمن الآخرين. وهو ما أطلق عليه ''النموذج التسلسلي'' Spiral Model الذي يصف كيف أن التفاعلات بين الدول التي تسعى لأمنها فقط يمكن أن تثير المنافسة والتأثير على مجمل العلاقات السياسية بين الدول [٣٣] .

طبقاً لهذا التعريف فإن الدول في سبيلها لتحقيق أمنها وأستقرارها الوطني فإنها – في ظل البيئة الفوضوية والتنافسية للنظام الدولي – تجد نفسها في خضم صراعات ومنافسات مع بعض الوحدات الدولية الأخرى، التي تحاول هي الأخرى تحقيق أمنها القومي – ولو على حساب الدول الأخرى. ففي دراسته الرائدة عن ''المازق الأمني'' فَصل البروفيسور الراحل جون هيرز المقصود بهذا الموقف قائلاً بأن المازق الأمني هو ''أنعكاساً لحالة عدم الثقة والشك المتبادل Mutual Suspicion التي تسود بين الدول''. فنتيجة لبعض الإجراءات والأفعال التي تقوم بأتخاذها احدى الدول في سبيلها لزيادة قوتها مقارنة بالأخرين، فإن الدول الأخرى تشعر بالتهديد التي تمثله هذه الأفعال على أمنها القومي، وهو ما يجبرها على أتخاذ أجراءات أحترازية مضادة لمواجهة هذه التهديدات، ومن هنا يبزغ موقف المأزق الأمني. الذي يحذو بالدول إما أتباع سياسات هجومية Offensive تمثل تهديداً أو إكراهاً على الآخرين لصالح أمنها القومي، وأما سياسات دفاعية Defensive كاستجابة أو كرد فعل على بعض السياسات العدوانية من بعض الدول الأخرى (ردعية). وتتوقف حدة المأزق الأمني هنا على التوازن بين أنتهاج إحدى الإستراتيجيتين إما الدفاع أو الهجوم [٣٤].

لكن، وهنا يتوجب السؤال، ما هو موقع الدول الصغيرة من هذه النظرية؟ وهل يجوز تطبيق مقولات وأطروحات هذه النظرية على دولاً مثل الأردن أو قطر أو غيرهما، كما تطبق هذه النظرية على قوى عظمى مثل الولايات المتحدة أو قوى دولية مثل الصين أو فرنسا؟

يجادل البعض – وعلى رأسهم كينيث والتز– بأن نظرية توازن القوى تصلح للتطبيق على جميع دول النظام الدولي، الكبرى والصغرى، القوية منها والضعيفة. معللاً أجابته بالإيجاب بأن هذه النظرية ما هي إلا ''خيار سياسي يختاره صناع القرار ورجال الدولة في أية دولة للحيلولة دون الوقوع تحت هيمنة أحد الأطراف الدولية أو الأقليمية

الساعية للهيمنة وكطريقة للحفاظ على أمن وأستقرار ووجود دولتهم''[٣٥]. ويوضح والتز بأن الفرق في أنتهاج أستراتيجية توازن القوى يكون في (الكيفية) التي تطبق بها وكذلك في (الوسيلة) الملائمة لتحقيقها. حيث تختلف الطريقة التي تنتهجها الدول في تطبيق توازن القوى حسب مقدار ما تحوزه من مصادر القوة والقدرات العسكرية والاقتصادية مقارنة بما يحوزه أعدائها أو جيرانها. بمعني، أن الدول الكبرى قد تنتهج أستراتيجيات من نوعية التحالف Alliances، التكتل Coalitions الانحياز Alignment والأستقلال Autonomy وغيرها من سياسات القوى التي تسمح لها الفجوة بين قدراتها وموارها الاقتصادية الكبيرة، مقارنة بما يملكه أعدائها أو منافسيها من أنتهاج سياسات من هذه النوعية. بينما الدول الصغرى والضعيفة، وبسبب أفتقارها وأفتقادها لأمتلاك مصادر ومقومات القوة، وبسبب صغر حجم قوتها الاقتصادية والعسكرية وتأثيرها السياسي العالمي، فإنها محكومة بأتباع وأنتهاج سياسات من نوعية مسايرة الركب Bandwagon الحياد Neutrality والمهادنة Appeasement والتبعية Dependency وغيرها من أستراتيجيات توازن القوى المفروضة عليها. إن مقولة ثيوديتوس القائلة بأن ''القوي يفعل وفق ما يملك ما يريد، والضعيف وجب عليه أن يتحمل نظراً لضعفه ما وجب عليه أن يتحمله'' صحيحة واقعياً إلى أبعد الحدود [٣٦].

من ناحية أخرى يرى البعض أن الدول الصغرى لا مكان لها في نظرية توازن القوى، وبالتالي فإنها لا تفيدنا (أي النظرية) في محاولة فهم وتفسير كيف تتحرك وتتصرف الدول. حيث يجادل هؤلاء بأن الدول الصغرى في سياسات القوى الكبري (اللعبة الكبري) مجرد 'بيادق' في أيدي هذه القوى، بلا أستقلالية وبلا حرية حركة، وإن كانت أحيانا تحدث تغييرات كبيرة في النظام الدولي [٣٧]. وبالتالي فإنها (وباستعارة أحدى مقولات علم الكلام) مُسيرة وليست مُخيرة. وعليه، فإن هذه النظرية لا يمكن الاعتداد بها والتوكل عليها إن نحن أردنا محاولة تقديم تفسير علمي لكيفية تحرك الدول في النظام الدولي. بل إن مقولات النظرية ذاتها إن نحن حاولنا تطبيقها على الدول الصغرى سوف تكشف لنا عن نقاط ضعف بنائية في النظرية ذاتها – بل وفي النظرية الواقعية الجديدة ذاتها. على سبيل المثال لا الحصر، فإذا كان النظام الدولي كما يجادل والتز هو نظام ذاتي المساعدة Self-help فهل معنى ذلك أن هناك تضارب بين انتزاع أستقلالية الدولة

(بتبعيتها أو بمسايرتها لركب القوى الكبرى) وبين القول بأن الدول لا تعتمد إلا على نفسها لتوفير الحماية وحماية وجودها؟ وهل القول – كما يجادل والتز أيضا – بأن الدولة فاعل عقلاني يتناقض مع الشروط والمقيدات والضغوط التي تفرضها بنية النظام الدولي وبيئته على الدول الصغرى، بصورة ترغمها (وفقاً لحسابات عقلانية) على أنتهاج بعض السياسات والأستراتيجيات (الغير عقلانية) وهي تحسبها حماية لوجودها ولسيادتها. فالعاهل الأردني الراحل الملك الحسين – على سبيل المثال – أنتهج سياسة التحالف مع صدام حسين وهو مرغم وكاره لها بسبب العديد من المقيدات والضغوط التي أملتها عليه البيئة الإقليمية والدولية وبنية النظام المحلي لدولته، معتقداً بأن في ذلك حماية لسيادة ووجود مملكته، وهو ما ثبت خطئه فيما بعد [٣٨].

الخلاصة، يمكننا القول بأن مقولات وأطروحات نظرية توازن القوى قد تخبرنا الكثير والكثير عن سلوك القوى العظمى وقت السلم والحرب بصورة شاملة إلى حد كبير، ولكن عندما نحاول تطبيق هذه النظرية على الدول الصغرى فإنها تفقد الكثير من تماسكها وقدراتها التحليلية فيما يتعلق بتقديم تفسير لسلوك الدول الصغرى. ولعل مرجع ذلك بالأساس يعود إلى منبعها المعرفي Paradigm والتاريخي الأوروبي، الذي تعامل بصورة رئيسية مع قوى كبرى في حالة مستديمة من الصراع والحرب، وفي بيئة إجتماعية وسياسية وأستراتيجية وجغرافية وسجل تاريخي مختلف تماماً عما هو موجود في أغلب العالم الثالث، الذي يضم أغلب الدول الصغرى، والأهم إنها بالأساس نظرية للقوى الدولية[٣٩].

نظرية توازن التهديد Balance of Threat

في محاولته لتقديم تفسير علمي (واقعي) عن كيفية تحرك الوحدات الدولية (الدول القومية) وأستجابتها لصراعات القوى في البيئات المحيطة بها قام البروفيسور ستيفن والت بوضع نظريته المعروفة باسم''توازن التهديد'' Balance of Threat. والذي يجادل فيها بأن ''الدول في سعيها للحفاظ على بقاءها وضمان أمنها القومي *Security Preservation*، بأعتبارهما الهدف الأسمى للدول في النظام الدولي، تميل للتوازن وليس للتبعية أو آيثار السلامة''. كما يذهب أستاذه كينيث والتز. ويرى كذلك أن الدافع وراء ذلك هو شعور الدول بالتهديد الخارجي. هذا التهديد يظهر بوجود عدة مؤشرات، يذكر

منها والت حجم القوة الإجمالي للدولة مقارنة بجيرانها، القرب الجغرافي من مصادر الخطر أو التهديد، القدرات الهجومية العدوانية لجيرانها، وسوء نواياهم [٤٠]. والدول تحت شعورها بالتهديد الموجه لوجودها وأمنها القومي ومصالحها الوطنية تلجأ لانتهاج كافة الأستراتيجيات المتاحة – سواء كانت مشروعة أم لا – لموازنة ومواجهة مصادر وصور هذا التهديد. إما بمحاولة أقامة نظم تحالفات مع أطراف خارجية، أو بأقامة تكتل دولي لمواجهة هذه التهديدات، أو بمحاولة توحيد الجبهة الداخلية لأي مواجهة مع أي طرف خارجي [٤١].

هذه النظرية في رأينا تقدم صورة شاملة عن الصراعات الدولية وتداعياتها، على الرغم من الأنتقادات النظرية الحادة التي وجهت إليها من جانب بعض الباحثين [٤٢]. وتساعد على فهم الدوافع والمحددات وراء أفعال ورود أفعال الأطراف الدولية المتورطة والمحيطة بأي صراع، بعيداً عن أي أنتماءات وطنية أو دينية أو سياسية خير من أي نظريات العلاقات الدولية الأخرى، حتى تلك المهيمنة على الحقل الأكاديمي العالمي، وأعني نظرية توازن القوى.

والفارق بين نظرية توازن القوى ونظرية توازن التهديد هو أن نظرية توازن القوى تذهب للقول بأن: الدول تتوازن ضد القوة التي قد تحوزها بعض الأطراف الأخري، بما يهدد أمنها ووجودها ويعيق تحركها وسعيها نحو تامين مصالحها وتحقيق أهدافها القومية، بما يسببه الخلل والتفاوت في صور توزيع القدرات والإمكانيات بينها وبين باقي الوحدات الدولية. وبأن ما يهم هنا هو حجم ما تحوزه الدولة مقارنة بجيرانها الآخرين، ونوعية السياسات التي ينتهجها هؤلاء الجيران، هل هي سياسات وسلوكيات هجومية آم دفاعية؟ وطبقاً لهذه النظرية فإن الدول غالباً ما تميل لآيثار السلامة (كما يجادل والتز) أمام القوى الصاعدة والقوية أكثر من ميلها للتوازن ضدها. أما نظرية توازن التهديد فتذهب للقول بأن: الدول تتوازن ضد التهديدات وليس ضد القوة، لأنه قد يكون هناك قوي دولية غير مؤذية Benign أو تمثل مصدراً لتهديد جيرانها، على العكس من الدول العدوانية، التي تكون لديها النوايا لأيذاء جيرانها. وهو ما يقود في الغالب الدول لأن تسعي للتوازن ضدها أكثر من التبعية لها (كما يجادل والت). فالدول القوية تتوازن مع مصادر وصور التهديد، والدول الضعيفة تتبع أمام مصادر وصور التهديد. حيث تحتل مسائل مثل نوايا

وطموحات الدول جانباً مهماً جنباً إلى جنب مع أعتبارات القوة الكلية والهجومية والقرب الجغرافي[٤٣].

والتساؤل حول كيف يمكن أن تساهم هذه النظرية في مساعدتنا على فهم الكيفية التي تتحرك وتتصرف بها الدول في النظام الدولي مردود عليه بالقول بأن الدول التي تواجه تهديداً أو عدواناً من ناحية أحد جيرانها أو أعدائها الإقليميين، فإن مثل هذا التهديد يكون بمثابة المحفز الأول والمُشكل الرئيسي لسلوكها وتحركها تجاه الأخرين في مواجهة هذه التهديدات والمخاطر التي تواجهها. ولأن الدول تحيا في عالم تسوده التنافسية ويحكمه الصراع من أجل القوة والموارد والتوسع، فإن التهديد يظل سمة حتمية تواجهها كل الواحدات الدولية الموجودة في النظام الدولي. وبالتالي فإنها في سعيها الأبدي للحفاظ على أمنها ووجودها وسيادتها ستحاول مواجهة هذه التهديدات والتغلب عليها وقهرها. وهو ما سيساعد العلماء والباحثين في سبر أغوار السلوك الذي تنتهجه هذه الدول في سبيلها للتغلب على هذه التهديدات، وبالتالي يمكننا بوضوح معرفة كيف تتحرك الدول. وذلك عن طريق عن رصد المحفزات التي تقودها، آلا وهي التصدي للتهديد.

حتى عندما نحاول تطبيق مقولات هذه النظرية على الدول الصغرى فإننا نجد فيها خير عون في تقديم تفسير عقلاني ومقبول عن سلوكياتها وكيفية تحركها السياسي والدبلوماسي على النطاق الدولي. ولأن جميع الدول (القوى الكبرى والدول الصغرى) تواجه شكلاً من أشكال التهديد – المختلف في درجته وفي نوعيته – فإنها جميعاً تنتهج سلوكاً واحداً – مختلف الدرجات – في سبيلها لمواجهة هذه المخاطر والتهديدات. والمعيار في تحديد الأختلاف في هذه الأستجابات هو مدى التباين في أمتلاك القدرات وأمكانيات ومصادر القوة بين الدول – تماماً كما هو الحال في توازن القوى. ومن ناحية أخرى، مدى جدية وخطورة التهديدات التي تواجهها الدولة على سيادتها ووجودها المادي.

نظرية توازن المصالح Balance of Interests

المقولة الرئيسية لهذه النظرية تقول بأن ''الدول في ظل سعيها نحو تحقيق الأمن والمحافظة على بقائها فإنها تولي أهتماماً كبيراُ بموضوع الفرص المتاحة أمامها لتعظيم حجم مكاسبها ومنافعها''. حيث يجادل البروفيسور راندل شويللر (واضع هذه النظرية)

بأن الوحدات الدولية في النظام الدولي (الدول القومية) نوعان، دولاً قانعة بالوضع القائم *Status-quo States* وأخرى طموحة *Revisionist States*، وإما أن تكون عدوانية *Aggressive* أو غير عدوانية *Non-Aggressive*. حيث تميل الدول الطموحة العدوانية Revisionist-Aggressive States إلى التوازن وأنتهاج مثل هذه النوعية من السلوكيات، وتميل الدول القانعة – الغير عدوانية Status-quo Non-Aggressive States للأستكانة والمسايرة للقوى الكبرى العدوانية. وعليه يرى شويللر أن السلوك الشائع الذي تنتهجه الدول في تحركاتها الدولية هو المسايرة – وليس التوازن كما يجادل والتز (التوازن ضد القوي) وستيفن والت (التوازن ضد التهديد) [٤٤].

أطلق البعض على هذه النظرية أسم ''توازن المصالح'' Balance of Interests. حيث يجادل شويللر بأن الدول الصغيرة والضعيفة في بعض (أو أغلب) الأحيان تميل للتحالف (مع) الأطراف الدولية الأكبر والأقوى، عندما يكون ذلك في مصلحتها أو لفائدتها أو سيعود عليها ذلك بالنفع. وهو ما يعني أن سلوك الدول الشائع في النظام الدولي هو ''مسايرة الركب'' الذي تعني عند شويللر: ''أي محاولة للوقوف بجانب الأقوياء'' [٤٥]. وهي بذلك تختلف عن تعريف والتز ووالت لها. حيث يعرف كلاهما مسايرة الركب على إنها سلوك مضاد للتحالف، الذي يعني الأنحياز إلى جانب الطرف الأقوى[٤٦].

يُرجع شويللر تأكيده على أن الدول تتحرك بالأساس بنمط مسايرة الركب إلى التكلفة المرتفعة والمخاطر الجسيمة التي قد تتكبدها الدول إن هي حاولت أنتهاج سلوك التوازن ضد القوى الكبري[٤٧]. وهو ما يدفعها (في سبيلها للحفاظ على بقائها ووجودها وحماية قيمها) لأنتهاج سلوكيات غير مكلفة وغير خطرة مثل المسايرة. ويدلل على ذلك بالرجوع للسجل التاريخي الأوروبي الممتد منذ القرن السابع عشر ليؤكد أطروحته. حيث يؤكد شويللر أن الدول فضلت مسايرة ركب الدول الكبرى بدلاً من التحالف ضدها. فقد سايرت بريطانيا والأمبراطورية النمساوية–المجرية فرنسا تحت حكم لويس الخامس عشر، الذي كان مهيمناً على القارة الأوروبية (١٦٦٧-١٦٧٩)، وكذلك سايرت أيطاليا ألمانيا في الحرب العالمية الثانية، ومسايرة القوى الأوروبية للولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية [٤٨].

على العكس مما يجادل به كينيث والتز وستيفن والت – اللذان ركزا على أن أكثر العوامل تأثيراً على سلوك الوحدات (الدول) في النظام الدولي هي بنية النظام الدولي، أي حجم ومدى التفاوت في القدرات والأمكانيات التي تحوزها الدول من جانب، وحجم التهديدات التي تواجهها الدول من جانب أخر – يرى شويللر أن أكثر العوامل تأثيراً على تحديد وصياغة سلوك الدول ومسار تحركها في النظام الدولي هو سلوك الوحدات الدولية البينية (علاقاتها مع جيرانها) وكيفية إدارتها للفجوة الموجودة بين حجم الامكانيات والقدرات بينها وبين الأخرين (تماماً كما يذهب الليبراليين الجدد). وعليه، يرى شويللر أن التغير في القدرات والأمكانيات الكلية بين الدول له تأثير كبير ليس فقط على الفاعل الدولي ذاته، وإنما بالقدر ذاته على باقي الفاعلين المجاورين له [٤٩]. (أنظر الشكل رقم ٢)

شكل رقم ٢

العوامل المؤثرة على كيفية تحرك الدول

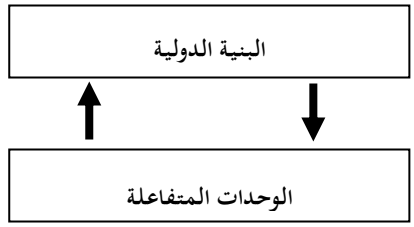

الواقعيين الجدد **الليبراليين**

المصدر: بتصرف عن

Kenneth Waltz: "Evaluating Theories". *American Political Science Review,* Vol. 91, No. 4 (December 1997), p. 914.

الدول عند شويللر لا تسعى لتوسيع نطاق أمنها *Security-Seeking-State* وإنما هي دولاً تسعى لتوسيع نطاق قوتها *Power-seeking-states* – كما يذهب مورجانثو وأورجانسكي – وبالتالي فإنها (وفقاً لرؤية شويللر) تهتم فقط بحجم مكاسبها ومنافعها، بغض النظر عن مدى الأمن والأستقرار الذي قد تنعم به أو تفتقر لوجوده [٥٠]. ويعلل شويللر على ذلك بقوله أن الواقعيين الجدد (والتز وأتباعه) بتركيزهم المطلق على تأثير البنية الدولية، وعلى أهدافاً مثل الأمن والبقاء فقد جعلوا من الصراع والمنافسة مجرد أداءة لحماية الذات. بمعني أن الدول في ظل تواجدها في نظام فوضوي فإن هاجس

الهيمنة والسيطرة عليها أو تدميرها هو ما يدفعها للتحرك بصورة تميل للتوازن أكثر من أي شيء أخر. وهو ما يرى فيه شويللر نمط جزئي Partial وليس عام. ويجادل بأن ذلك يصيب الواقعية الجديدة بقصر نظر، فليست كل الدول طموحة (أي تسعى لتغيير أوضاع القوى القائمة) كما تركز أدبيات توازن القوى وتوازن التهديد. ولكن هناك دولاً غير قانعة بالأوضاع القائمة وتسعى لتحقيق أهداف أخرى مثل القوة، المنفعة، المصلحة، الهدوء والسكينة Tranquility. وهي الاهداف التي يرأها والتز ثانوية. إلا أن شويللر يجادل بأن ذلك غير صحيح. فبعيداً عن أوقات الحرب والصراع، وفي ظل غياب وجود معضلة أمنية تواجهها الدول، فإن هذه الأهداف تصبح هي الأهداف الرئيسة للدول، وليس الأمن أو ضمان البقاء. وبالتالي فإنها تسعى للتعاون والتقارب وتعظيم حجم المكاسب المتبادلة، مادام وجودها غير مهدد[٥١]. فالقوى الكبرى تقدر مساعدات الدول الصغرى لها، بعدم أعتراض طريقها ونزع الشرعية عن أفعالها، والدول الصغيرة بالطبع تتجنب بمسايرتها لركب القوى الكبرى مغبات تدميرها [٥٢].

ختاماً يمكن القول أن الأطروحات السالفة تؤكد لنا أن سلوك الدول القومية وتحركها وأستجابتها للوقائع والأحداث الدولية يتوقف بصورة رئيسية على مواردها ومصادر قوتها المادية من جانب، ونوع التوازن الدولي وتوازن القوى القائم في النظام من جانب أخر – كما تشدد أطروحات البروفيسور والتز ومقولات المدرسة الواقعية الجديدة. والخلاصة، فإننا يمكن القول بأن جوهر تفسير سلوك الدول وتحركها في النظام الدولي وفقاً للمدرسة الواقعية هو القول بأن ''ما تفعله الدول هو أنعكاساً لما تريده''. بينما تشدد المدرسة الليبرالية على أن ''ماذا تريده الدول هو أنعكاساً لما تفعله''. وشتان بين المقولتين، حتى وإن كان الظاهر إنهما مترادفتان. فالقول بأن الأحتياجات هي التي تحرك الدول يعني أن تحركات الدول في النظام الدولي لتلبية أحتياجاتها تكون محسوبة ودقيقة، وبالتالي فإن الدول لن تنتهج أي سلوك لا يتوافق أو يعكس أحتياجاتها (إلا في حالات شاذة). بينما يعني قول الليبراللين أن الأفعال ما هي إلا أنعكاساً لأحتياجات الدول أن الدول تبرر أنتهاجها وأتباعها لسلوكيات بعينها تحت مسمى إنها تبحث عن تلبية لأحتياجاتها الأساسية. وهو ما يعني أعطاء تبريرات متنوعة لكافة السلوكيات التي

تنتهجها الدول تجاه بعضها البعض. وهو ما يعكس رؤية أستغلالية وتبريرية لسلوك الدول الكبرى تجاه الأخرين وتحقيقاً لمصالحها الوطنية الخارجية (أنظر الشكل رقم ٣).

شكل رقم ٣

محركات تحرك الدول

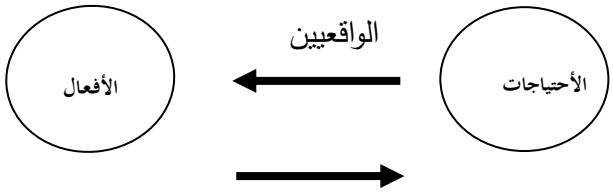

نقد النظرية الغربية في دراسة الدول الصغري

نقصد بنظرية العلاقات الدولية الغربية *Western Theory of International Relations*, WTIR ''تلك الأطروحات النظرية التي تقدمها المدارس الفكرية الرئيسية الأمريكية والأوروبية (البريطانية خاصة) الواقعية Realism والليبرالية Liberalism والبنائية Constructivism عن طبيعة العلاقات بين الوحدات الدولية (الدول وغير الدول) وسلوكها أثناء تواجدها في ظل نظام دولي فوضوي''[٥٣]. وسيتركز جل نقدنا للنظرية الغربية في دراسة العلاقة الدولية على موضوع الدول الصغيرة (كاليمن والأردن وغيرهما) والنظم الإقليمية (كالشرق الأوسط والخليج العربي) ودعاوي الوحدة والتكامل الأقليمي (مثل دعاوي الوحدة العربية وتوحيد شبه الجزيرة العربية والخليج العربي). حيث وجد الباحث من خلال مراجعته لأدبيات هذه المدارس الفكرية الثلاثة منذ نهاية الحرب الباردة وجود 'نقاط معتمة' كثيرة في منظومة نظرية العلاقات الدولية الغربية خاصة في ما يتعلق بالظواهر السياسية في العالم الثالث. فالواقعية على سبيل المثال لا تعطي أهتماماً يذكر بالدول الصغري. والمدرسة الليبرالية تتجاهل الخصوصيات السياسية – الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية لدول العالم الثالث. أما المدرسة البنائية – وعلى الرغم

من ثراء وموسوعية فرضياتها – إلا إنها بسبب جذورها المعرفية الغربية قد أثمرت وأنتجت نظرية لا تتوافق مع العالم الثالث.

المدرسة الواقعية

أساس النظرية الواقعية في دراسة العلاقات الدولية هو موضوعي القوة والأمن. حيث ترى الواقعية الكلاسيكية أن جل اهتمام الدول هو تحقيق الأمن عن طريق السعي نحو حيازة القوة. أما الواقعية البنائية فترى أن الدول جل اهتمامها وأولويتها هو السعي نحو البقاء، وعليه فإن القوة لديها عبارة عن وسيلة (Mean) وليست غاية (End) كما هي عند الواقعية الكلاسيكية [٥٤].

والواقعية في تحليلها لطبيعة النظم الإقليمية لا تختلف جوهرياً عن دراستها للنظام الدولي العام. حيث لا تفرق المدرسة الواقعية (الكلاسيكية والهيكلية) بين الدول كما تفعل الليبرالية والبنائية. إلا بناء على مقدار القوة والقدرات التي تحوزها هذه الدولة مقارنة بغيرها. وما هو تأثير طبيعة البناء الدولي، وكيف تؤثر هذه المتغيرات على سلوكها تجاه الدول الأخرى. وطبيعة التفاعلات والعلاقات بين الدول تتحدد وفقاً للمدرسة الواقعية بناءاً على حجم قدرة وقوة ونوايا الأطراف الأخرى. حيث تميل الدول إلى التوازن ضد الدول الأقوى في محيطها – طبقاً لنظرية توازن القوى – وكذلك التوازن (التحالف) ضد مصادر التهديد الإقليمي – طبقاً لنظرية توازن التهديد. وعليه فسلوك الدولة عامة يمكن إرجاعه إلى حاجة الدولة الماسة للأمن، تماماً كما تذهب الواقعية الهيكلية.

في ظل نظام دولي فوضوي يغيب فيه وجود قوى عليا تسيطر على الوحدات الفاعلة فيه (الدول القومية) فإن الدول في ظل هذا النظام (ذات الطبيعة التنافسية وسيادة منطق الدفاع عن الذات) فإن الدول لا تحقق أمنها وبقاءها إلا بسواعدها. وعليه فإن التحالف ضد مصادر الخطر أو التبعية لها لا توفر الأمن ولا تضمن بقاء الدولة إذا أقتنعت الدولة أن بقاءها وأمنها مرتبط بغيرها. حيث ترى الواقعية أن السبيل نحو حماية الدول وضمان بقاءها هو الأتجاه نحو التوازن. سواء داخلياً بالأنكباب على التنمية وبناء قدرتها الذاتية (بناء قاعدة تصنيعية وتكنولوجيا واقتصادية وأدارية ... الخ). أو بالتوازن الخارجي (التحالفات والتكتلات والحروب). فالدول الصغيرة لا سبيل لديها إلا التحالف (مع) قوى كبرى توفر لها الأمن وتضمن بقاءها وحمايتها ضد جيرانها الأقوياء.

نقد المدرسة الواقعية

لعل النقد الجوهري الذي نوجهه للمدرسة الواقعية هنا – والمتعلق بدراستنا – هو إهمالها دراسة الدول الصغيرة *Small States*. حيث بات معروفاً أن المدرسة الواقعية هي مدرسة ''القوى العظمى''. حيث تقدم أدبيات المدرسة الواقعية تراثاً كبيراً في شرح سلوك وتفسير علاقات الدول العظمى، إلا إنها لا تقدم إلا النذر اليسير فيما يتعلق بدراسة الدول الصغيرة. بل إن بعض كبار المدرسة الواقعية مثل البروفسور فان آيفيرا يجادل بأن الدول الصغيرة ودول العالم الثالث عامة لا تهم ولا أهمية لها سواء في المجال النظري أو في الواقع الدولي لعالم ما بعد الحرب الباردة، بالرغم من كون أغلب سكان العالم يقطنون دولاً صغيرة [٥٥].

المقصود بالدول الصغيرة *Small States* هي تلك الدول التي تقع في أسفل ترتيب مراكز لقوى الموجودة في النظام الدولي. والتي تواجهها مشاكل خطيرة في مجالات التنمية، العدالة، والأستقرار... الخ. يعرف كلاً من جلايسون كريمبيكفا وكيجروفا الدول الصغيرة على أنها:

> **''هي تلك الدول التي تقع في قاعِ أيّ تصنيف لترتيب الدول القويَّةِ، وتُواجههاُ تحديات رئيسيةً كثيراً في مجالات التنمية، العدالة، ونوعية الحياةِ. أنها تلك الدول المحدّودة المصادرَ والإمكانيات وأنخفاض مؤشرات التنمية البشرية بما يجعلها تُميّزُ بكونها صغيرة. تَميلُ الدول الصغيرة إلى أن تكَوْن صغيرةِ في الحقيقة من ناحية السكانِ والأرضِ. لكن مفهومَ الدول الصغيرة يشير إلي تأثيرِ قوَّةَ الدولة، وليس للحجمَ المُطلقَ للسكانِ، الاقتصاد والمساحة . . . الخ. والدول الصغيرةُ محدودة التأثيرَ في النظام العالميِ وأتخاذ قراراتِه، بالرغم من أن نسبة كبيرة مِنْ سكانِ العالمَ العامَّ تَعِيشُ في هذه الدول''** [٥٦].

إن المدرسة الواقعية بتشديدها على عنصر المصلحة في إطار مفهوم القوة المادية (سياسياً، عسكرياً واقتصادياً) ترى أن الدول الصغرى بأفتقارها لعناصر هذه القوة يجعلها لا تلقى أهتماماً من جانب دارسي ومنظِّري هذه المدرسة. فالعالم لم ولن يهتم ويحترم سوى الأقوياء. بالرغم من إنه لا توجد دراسة يقينية توضح أن هناك علاقة أكيدة

بـين القـوة والفقـر. فليسـت كـل الـدول القويـة غنيـة، وكـذلك فليسـت كـل الـدول الفقيـرة ضعيفة[٥٧]. وعليه (وطبقاً للمدرسة الواقعية الإنجليزية في دراسة العلاقات الدولية) فإن هذه الـدول تمتلـك مـن مصـادر القـوة مـا يجعلهـا تسـتحق الدراسـة. وهـو مـا أهملتـه المدرسـة الأمريكيـة فـي دراسـة العلاقـات الدوليـة. فـدعاوي عـدم تـأثير هـذه الـدول علـى مجمـل التفاعلات الدولية الجارية في النظام الدولي أصبحت بلا أساس وغير واقعية. وهو ما يقلـل مـن شـمولية ورسـوخ المدرسـة الواقعيـة بأعتبارهـا المدرسـة الأم فـي دراسـة العلاقـات الدولية [٥٨]. فمادام النظام الدولي فوضوي، ومادامت الدول القومية موجودة فإن المدرسة الواقعية (وكما يذهب والتز) ستظل دواماً أكثر المناهج العلمية القادرة على تفسير ظواهر العلاقات الدولية. ولكن يبدو أن المشكلة ليست في الواقعية (النظرية) بقدر ما هي مشكلة الواقعيين.

المدرسة الليبرالية

المدرسـة الليبراليـة تتبـع مـن خلفيـة اقتصـادية. تـرى أن جـل أهتمـام الـدول هـو تحقيـق المصـلحة الوطنيـة فـي إطـار مفهـوم 'الثـروة'. فالـدول فـي سـعيها لرفـع مسـتوى رفاهيـة مواطنيهـا، ورفـع مسـتويات المعيشـة والأزدهـار الـداخلي وتوسـيع نطـاق تجارتهـا الخارجيـة فإنها تسعى نحو الثروة، وليس للأمن كما تذهب الواقعية. فالغنى هو من يحقق ما يريد.. بما يمتلكه من ثروة [٥٩] .

ترى المدرسة الليبرالية أن خير الطرق لتحقيق التعاون الإقليمي وتفسير العلاقات والتفاعلات الإقليمية هو أنتهاج سلوكيات مثل التكامل الإقليمي. وذلك عن طريق بناء مؤسسات دولية/إقليمية تكون قادرة على كبح جماح الدول التوسعية في أي إقليم، وتضيق حيز الشك والريبة الذي تتميز به العلاقات في النظام الدولي – كما يذهب الواقعيون – نتيجة غياب وجود سلطة عليا في هذا النظام الفوضوي. حيث يوفر قيام هذه المؤسسات وجـود نـوع مـن تـدفق وتـوافر المعلومـات عـن بـاقي الـدول المجـاورة، وهـو مـا يتيـح للـدول التقليـل مـن الشـعور بعـدم الثقـة تجـاه نوايـا الـدول الأخـرى. حيـث يكـون وجـود مثـل هـذه المنظمـات بمثابـة رادع أمـام القـوى العدوانيـة الأخـرى، ومنعهـا مـن التعـدي علـى جيرانهـا الضعفاء، بما توفره هذه المنظمات من مقيدات على سلوك الدول الأعضاء بها [٦٠].

إن طبيعة وأولويات الدول لدى الليبرالية توضح لماذا يذهب الليبراليون وراء الأدعاء بأن تحقيق السلام والتعاون بين الدول ممكن وأن الحرب محتملة – على عكس ما يذهب به الواقعيون. فعند الليبراليون تسعى الدول إلى تحقيق الثروة والقوة الاقتصادية، وعليه فإنها تهتم أهتماماً كبيراً بالمنافع/المكاسب النسبية المتوقعة من وراء تعاونها وعلاقاتها مع باقي الدول الأخرى. وعليه فإن هناك دوماً مجالاً للتفاوض والمساومة وأحياناً كثيرة للتراجع. على العكس من الواقعية، التي تجادل بأن جل أهتمام الدول يدور حول الحصول على المنافع/المكاسب الكلية. وحيث ما يكون على المحك هو أمن الدولة وبقاؤها. وعليه فالحرب لدى الواقعيين ممكن وقوعها في أي وقت أما التعاون فمحتمل. حيث لا يمكن التراجع عن ضمان وسلامة وبقاء الدولة. فالعلاقات بين الدول من مفهوم الواقعيين هي معادلة صفرية (إما غالب أو مغلوب) أما لدى الليبراليين فالعلاقات بين الدول غير صفرية (الكل يربح).

إن الليبرالية ترى أن التقارب الجغرافي والثقافي (خاصة القيمي) بين الدول من جانب، وتقارب المستوى الاقتصادي يحفز الدول على أنتهاج سلوك تعاوني تجاه جيرانها من أجل الحصول على أكبر قدر من المكاسب التي قد تساعدها في تقوية الأوضاع والظروف المعيشية لمواطنيها وتشجيعها على السير قدماً نحو تحقيق الأزدهار الاقتصادي والاجتماعي [٦١]. عن طريق زيادة توطيد العلاقات الاقتصادية والتجارية والمؤسسية بين الدول. وبناء على ذلك فإن أحتمالات قيام الصراعات والحروب يكاد يكون منعدما Obsoleteness. فزيادة وتيرة التعاون ومستويات الأعتماد المتبادل بين الدول يزيد إحساس هذه الدول بالتقارب والحاجة إلى بعضها البعض، ويزيد الإحساس من خطورة تعاظم حجم المخاطر الناتجة عن تحطيم أو تقليل التقارب والتعاون بينهم. وعليه فإن العالم (وفقاً لليبراليين) فيما بعد الحرب الباردة قادم على عصر مديد بالسلام والأزدهار والديمقراطية [٦٢].

نقد المدرسة الليبرالية

تشدد المدرسة الليبرالية على حيوية وأهمية تأثير طبيعة النظم السياسية والمحلية للدول وضرورة وجود تماثل بينهما وبين النظم المحلية وللدول الأخرى لتحقيق التعاون والسلام

بينهما. حيث تقوم النظرية الليبرالية على دعامات ثلاث هي: (الليبرالية الاقتصادية، الديمقراطية السياسية؛ والمنظمات الدولية). وأن تحقيق السلام بين الدول مرهون بتوافر هذه السمات الثلاثة فيها. وعليه فإن غياب هذه السمات كلها أو أحدها يجعل الدول غير قادرة على تحقيق التعاون وأرساء السلام.

إن مثل هذه الدعاوى تمثل أنحيازاً أيديولوجياً وتعصباً فكرياً للأفكار وللفسلفات الغربية. إن معنى وجود أشتراط هذه السمات لتحقيق السلام والتعاون هو أفتراض مسبق بضرورة سيادتها دولياً، وهو ما يجعلها نوعاً من فرض الأفكار الغربية على باقي دول العالم، دون مراعاة لخصوصيتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المختلفة عن تلك الموجودة بالغرب. ومن ناحية أخرى فإن الربط بين تحقيق السلام والتعاون وبين حتمية وجود هذه السمات لهو نوع من محاولة فرض الهيمنة على باقي دول العالم عن طريق الادعاء بعالمية هذه الأفكار، وذلك غير صحيح. وإلا فبما تفسر النظرية الليبرالية وجود تعاون بين دول لا ديمقراطية ولا ليبرالية مثل مجموعة الآسيان، منتدى شنغهاي، مجلس التعاون الخليجي، محور الجنوب – الجنوب وغيرها.

إن المدرسة الليبرالية بتركيزها على أهمية الأقتصاد والمصالح الاقتصادية، وتغليبها للأعتبارات الاقتصادية والقيمية على غيرها من الأعتبارات – خاصة السياسية والعسكرية منها – يجعلها تقف عاجزة عن تفسير سلوكيات الدول الصغرى أو العالم الثالث عامة. فالدول الصغيرة في العالم الثالث تعيش في جيرة عدوانية وبيئات إقليمية غير مستقرة. هذه البيئات غير الديمقراطية (التسلطية) تكاد تكون أعتباراتها السياسية والاقتصادية غامرة على اعتباراتها الاقتصادية والاجتماعية. فهذه الدول مازالت في مرحلة بناء الدولةNation– Building أو ما يعرف بأشباه الدولQuasi–State. حيث مازالت المشاكل الحدودية والنزاعات القومية والعرقية تستنزف مواردها وقوتها (السياسية والأقتصادية والبشرية). وحيث تسيطر على صناع القرار في هذه الدول أعتبارات (البقاء) جنباً إلى جنب مع أعتبارات (الثراء) وليس أعتبارات (الخدمة العامة). وكما تذهب الواقعية، فإن الدول في العالم الثالث تسعى نحو ''حماية حياة'' مواطنيها وليس رفع مستوى معيشتهم. فتلك رفاهية لا تتحملها هذه الدول، ولا تقدر على تحقيقها في المراحل الحالية من تطورها وأوضاعها الاقتصادية والسياسية البدائية.

المدرسة البنائية

تقول المدرسة البنائية Constructivism بأن النظام الدولي هو نظام اجتماعي التكوين *Socially Constructed* أكثر منه حقيقة واقعية Constituting an Objective Reality. بمعنى أن البناء الإنساني بصورة أساسية مبنى على وجود أفكار مشتركة بين البشر (المتغير الثابت) أكثر منه على القوى المادية (كمتغير مستقل). وعليه فإن هذه الهويات والمعايير والقيم الإنسانية والبناء الاجتماعي هي نتاج لهذه الأفكار المشتركة أكثر من كونها نتاجاً للطبيعة. وبالتالي فإن الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي هي نتاج للدول القومية – وليست صفة ذاتية للنظام الدولي كما يذهب الواقعيون والليبراليون. بأعتبارها نتاجاً للطبيعة الهيكلية للنظام الدولي نتيجة لغياب وجود سلطة مركزية عليا فوق الدول والحكومات[٦٣].

وترى المدرسة البنائية كذلك أن العلاقات بين وحدات النظم الإقليمية تحددها الهويات والقيم والمعايير السائدة بين وحدات هذا النظام. حيث تذهب آراء أنصار هذه المدرسة إلى وجود علاقة أرتباطية بين طبيعة ومدى التقارب أو التنافر بين الهويات والأفكار والمعايير والبناء الاجتماعي السائد بين الدول بين حدود واتجاهات علاقاتها. فكلما تقاربت هذه الهويات والقيم والمعايير والبناء الاجتماعي زادت أحتمالات ميلها للتعاون والتكامل سوياً في إطار تنظيمي تعاوني يجمعها والعكس بالعكس. فالتنافر في الهويات والقيم يكون محرضاً قوياً على سيادة السلوكيات العدائية والهجومية المتبادلة بين أطراف هذا النظام. فكما يميل الأشخاص إلى التقارب والمودة من أشباههم البشر كذلك الدول . . . وكذلك تنفر من الشواذ.

يجادل أنصار البنائية بأن الدول تميل للتعاون مع بعضها البعض عندما يطغى وجود بعض القيم والمعايير والأفكار (الأيدلوجيات) وتتشابه طبيعة الأبنية الاجتماعية (نظم الحكم، الثقافة، اللغة المشتركة والطبيعة الديمقراطية لنظم الحكم . . . الخ). حيث تعتقد الدول أن هذه السمات المشتركة فيما بينها تقيدها (كما تقيد نفسها) عن أنتهاج سلوكيات عدائية. أو أن تقدم على أنتهاك حقوق الإنسان. بل على العكس، فإن هذه السمات تجعل من الدول 'متحضرة' و 'متمدنة'. وهذه الدول – بما بينها من توافق قيمي

وفكري – تميل للتعاون مع مثيلاتها، لشعورها بوجود أحساس كبير بالثقة والأمان في التعامل مع شبيهاتها [٦٤].

إن السعي نحو التقريب بين الدول، ومحاولة إيجاد نوع من التوافق القيمى والمعياري بينها، يزيد من احتمالات سيادة أنماط التعاون والتكامل الإقليمي (والدولي) بين هذه الدول. وهو ما جعل أنصارها يروجون لدعاوى هذه القيم (كدعاوي نشر الديمقراطية والسوق الحرة والليبرالية وغيرها من الأفكار والقيم والمعايير الغربية). وأعتقادهم بأن أفضل الطرق لسيادة التعاون وتحقيق السلم الدولي هو بنشر هذه الأفكار والقيم والمعايير عبر العالم.

نقد المدرسة البنائية

لعل في تفسيرها للتفاعلات الدولية والإقليمية تكاد تكون المدرسة البنائية من أقرب المدارس الغربية في الأقتراب من معالجة طبيعة البناء والعلاقات السائدة بين الدول الصغيرة في العالم الثالث. فمازالت القيم والأفكار والمعايير الأخلاقية تحتل أولوية لدى صناع القرار في هذه الدول. إلا أن هناك نقد جوهري يوجه لهذه المدرسة وهو عجزها عن تفسير وجود صراعات بين الدول والجماعات التي تشترك سوياً في الهويات والقيم والأفكار والمعايير السائدة فيما بينها. فكيف تفسر البنائية وقوع الصراع في الخليج ١٩٩٠/١٩٩١ بين دولتين عربيتين (متوافقتين في القيم والمعايير والافكار التاريخية والأجتماعية والثقافية)؟ وكيف تفسر البنائية الصراع والتناقض بين دعاوى (الوطنية) و (القومية) بين الدول العربية وغيرها؟ وكيف تفسر أستمرار رفض دول مجلس التعاون الخليجي كلا من اليمن والعراق لعضوية منظمة مجلس التعاون الخليجي بالرغم من التماثل القيمي وفي الهويات [٦٥].

بتجاهلها لأعتبارات القوة والطبيعة الفوضوية للنظام الدولي (بأعتبارها صفة ذاتية له) تقف المدرسة البنائية عاجزة عن تقديم تفسير مقبول لبعض الأزمات والصراعات التي يسهل تفسيرها لدى كلا من المنظور الواقعي والليبرالي. بينما تعجز المعطيات النظرية للمدرسة البنائية عن تقديم تفسيراً لتلك الصراعات. فمثلاً الصراع في الخليج العربي ١٩٩٠/١٩٩١ يمكن تفسيره بسهولة طبقاً لنموذج 'توازن القوى' أو 'توازن التهديد' أو نظرية 'الردع' كما تذهب الواقعية. وكذلك يمكن تفسير وقوف دول الخليج العربي والدول

العربية مع الكويت وضد العراق طبقاً لنظريات (الأرتباط المؤسسي والأستقرار بالهيمنة Hegemonic Stability) كما يذهب الليبراليون الجدد. بينما لا تستطيع البنائية تقديم تفسير لذلك. لأنه بسهولة يتناقض مع معطياتها النظرية القائلة بأن الدول ذات الهويات والقيم والمعايير والهيكل الاجتماعي المتقارب لا تحارب (تتصارع) مع بعضها البعض. إن المدرسة البنائية تقول الكثير جداً في شرح القليل جداً من العلاقات الدولية.

نظرية توازن القيم Balance of Values

إن تقديم إسهاماً نظرياً من أحد طلاب العلاقات الدولية من العالم الثالث لتطوير وتوسيع نطاق معرفتنا وفهمنا لظواهر العلاقات الدولية من جانب؛ وتوسيع نطاق المدرسة الواقعية كي تصبح نموذجاً عالمياً لهو عمل إسهام حان وقته، وإن جاء متاخراً.

إذا كان تعريف النظرية Theory على إنها ''تكوين صورة عقلية Mentality Image عن ظاهرة ما، بغرض تفسيرها بما يسهل التعامل معها'' [٦٦] فلا بد لنا أن نسأل بعض الأسئلة الحيوية التي تتعلق بطبيعة هذه الظاهرة (الدول في العالم الثالث) في العالم الثالث حتى نعرف ما نحن بصدد التنظير له: **(١)** ما الذي يؤثر على سلوك هذه الدول؟ **(٢)** ماذا تريد الدول في العالم الثالث؟ **(٣)** لماذا تختلف الدول في العالم الثالث (أو ما الذي يحرك الدول في العالم الثالث؟). **(٤)** كيف تحقق هذه الدول أهدافها؟ **(٥)** كيف تتعامل القوى العظمي (مثل الولايات المتحدة) مع دول العالم الثالث، طبقاً لنظرية توازن القيم. إن الإجابة على مثل هذه الأسئلة سيكون بداية الطريق نحو تقديم إسهاماً نظرياً للعلاقات الدولية (وللنظرية الواقعية تحديداً) من العالم الثالث، بعدما ظلت النظرية غربية لما يزيد عن خمسة قرون.

نظرية توازن القيم Balance of Values

في ظل تواجدها في عالم فوضوي كل الدول تسعى للبقاء وفي سبيلها لتحقيق ذلك فإما إنها تتجه للتوازن من أجل تعظيم قوتها مواجهة بالقوى الاخري (نموذج توازن القوى) أو ضد مصدر تهديد (نموذج توازن التهديد) أو من اجل قيماً سياسية مثل الاستقلال (نموذج توازن القيم) [٦٧]. وهو ما نحاول التأصيل له هنا في دراستنا عن العلاقات الدولية للدول الصغرى في العالم الثالث.

هنـاك العديـد مـن الاختلافـات بـين نظريـة تـوازن القـيم ونظريـات تـوازن القـوي الكلاسكية ونظرية توازن التهديد وحتي نظرية توازن الهويات [٦٨] (كمياً وكيفياً). أنني لا اشكك في ان الدول في العالم الثالث لا تحاول التوازن ضد القوي الاكبر العدوانية والتي تشكل لها مصدر تهديد؛ وذلك عن طريق ايجاد وتحديد القيم والهويات والمصالح المشتركة فيما بينهم، ولكن الاختلاف بين هذه النظريات ونظرية توازن القيم يكمن في: أين هي هذه القوة والقدرات التي تمتلكها الدول في العالم الثالث للتوازن ضد القوي الكبري. ومن جانب أخر فإن أغلب دول العالم الثالث تنظر لعلاقاتها مع القوي الغربية كمصدر للتهديد. وأخيرا، فانني لا أعتقد أن نوعية النظام السياسي المحلي (ديمقراطي أو تسلطي) يمكن أن تؤثر على نوعية سلوكيات وقرارات الدول في العالم الثالث بالصورة والحجم الذي تطرحه نظرية توازن الهويات أو ما تقول به اطروحات النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية. ولكنني أعتقد فعلاً أن القيم والأفكار والمعتقدات التي يؤمن بها صناع القرار والقادة ودوائر النخب الحاكمة في هذه الدول هي التي تشكل وتصيغ سلوك وقرارات الدول.

(١) ما الذي يحرك الدول في العالم الثالث؟

النظـام الـدولي نظـام فوضـوي. والـدول القوميـة Nation-State هـي الفاعـل الرئيسي فيه (لكنها ليست الوحيدة). هذه الدول القومية وإن كانت تسعى للأمن والبقاء إلا أنهـا تسـعى بالأسـاس – خصوصـاً فـي العـالم الثالـث – نحـو الاسـتقلال Autonomy والسيادة Independence بعيداً عن القوى العظمى الموجودة في النظام هو الهدف الأسمى للدول في العالم الثالث. وعندما نتحدث عن العالم الثالث فإننا نقصد بها ''كل الدول التي تقع خارج نطاق الغرب الجغرافي والحضاري''. والنطاق الغربي لدينا هو تلك المنطقة من العالم التي تضم أوروبا، أمريكا الشمالية، استراليا وأوراسيا [٦٩] .

إن تاريخ الدولة القومية في العالم الثالث (وهو مصطلح جدلي عليه الكثير من الأعتراضات والتحفظات سيلي ذكرها فيما بعد) لا يتجاوز في أقدم حالاته الستين عاماً. وعليه فإن هذه الدول بحساب التاريخ مازالت في طور التكوين. لقد حصلت هذه الدول على استقلالها من الدول الغربية الأستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية. حيث مازالت هذه الدول تبحث لها عن مكان تحت شمس النظام الدولي (الغربي). الذي وصل تاريخ

الدول القومية فيه ما يزيد عن ثلاثمائة وخمسون عاماً (بزغت الدول الأوروربية الحديثة بعد اتفاقية ويستفاليا ١٦٤٨).

إن ضعف أوضاع وقدرات الدول القومية فى العالم الثالث يجعلها بقدر ما تسعى نحو توفير الأمن وضمان بقائها، تعطي – في ذات الوقت – الأولوية لهدف مثل الاستقلال والبعد عن شبح التبعية لإحدى القوى الكبرى فى النظام. ففي ظل تواجدها في ظل نظام دولي تنافسي، تتحرك فيه الدول بدافع المصالح الوطنية نحو تحقيق الأمن والبقاء حسب ما تحوزه من قدرات وإمكانيات مادية، بواقع خبراتها فى النظام الدولي وموائمة هيكلها الداخلي (الغالب على الدول القومية الغربية الطابع العلماني اجتماعياً؛ المؤسسي الديمقراطي سياسياً، والليبرالية وحرية السوق كطابع اقتصادي). إلا أن الدول القومية فى العالم الثالث تحت تأثير ضعف أو إنعدام أمتلاكها للقدرات ومصادر القوة من جانب، وقلة خبراتها التاريخية فى التعامل بصفة مستقلة وسيادية مع باقي الوحدات الدولية – حيث كانت حتى منتصف القرن العشرين تدار سياساتها من العواصم التي تحتلها، والتي كانت تقوم باتخاذ قراراتها نيابة عنها. ومن جانب ثالث عدم اكتمال نمو أبنيتها السياسية والاجتماعية الداخلية. حيث مازالت هذه الدول تمثل نموذجاً بدائياً جداً لدولة المؤسسات. فمازالت هذه الدول فى أفضل الأحوال تحكمها إما نظم حكم تسلطية/ديكتاتورية أو نظمٌ أبوية (متخذةً أشكالاً مثل القبيلة، العائلة والطغم العسكرية) وهو ما يجعلها غير قادرة على انتهاج سياسات تتلاءم مع طبيعة العلاقات الدائرة بين باقي الوحدات الموجودة فى النظام الدولي [٧٠].

(٢) ما الذي تريده الدول في العالم الثالث؟

كل الدول تسعى تقريباً لنفس الأهداف. سواء كانت هذه الأهداف فى الأمن أو البقاء أو الثروة. إلا أن اختلاف ترتيب أولويات هذه الدول، بما تميله عليها عمليات المساومة الخاصة بالوضع الداخلي وطبيعة العملية السياسية الداخلية هي التي تحدد أهدافها ومصالحها. ومن ناحية أخري كيفية تحقيق هذه الاهداف، التي يعوق تحقيقها ضعف أو الأفتقار لأمتلاك الموارد والقدرات المادية التي تمتلكها دول العالم الثالث في التأثير على مجمل تفاعلات النظام الدولي.

فى العالم الثالث تتسم عملية تحديد أولويات الدول وكيفية تحقيقها بتشويش شديد. ومرجع ذلك مايلي:

- عدم وضوح الرؤية الإستراتيجية العليا *Grand Strategy* (المصلحة الوطنية) لهذه الدولة نتيجة الغياب الواضح لوجود نظام سياسي ديمقراطي [٧١]. معبراً؛ وممثلاً فى ذات الوقت، عن طموحات الشعوب وآمالها القومية.
- عدم استقرار الأوضاع الداخلية نتيجة التشرذم الداخلي وعدم الوفاق بين القوميات والطوائف الوطنية وتقاتلها الداخلي فيما بينها. نتيجة سياسات الاستعمار أو عدم تلبية الحكومات لاحتياجاتها الأساسية. أو نتيجة انفراد أقليات أو طبقات معينة بالسلطة والثروة دون الآخرين.
- ضعف دور وتأثير المؤسسات السياسية الداخلية نتيجة الفساد السياسي والإداري وانتهاك الحقوق الأساسية للمواطنين بما يجعل من هذه المؤسسات تعبيراً عن مصالح أقلية معينة وليست تعبيراً عن مصلحة الدولة القومية[٧٢].

إن وجود هذه المعضلات وغيرها يجعل من الصعب تحديد ما تريده الدول فى العالم الثالث. وبالتالي عدم قدرتها على تحقيق اهدافها الوطنية. فدراسات الحالة التي قمنا بدراستها (مصر – كوبا – الهند – المملكة الأردنية الهاشمية) توضح وجود هدف رئيسي لدى صناع القرار فى هذه الدول وهو ''الاستقلال'' Autonomy الذي يعنى ببساطة ''عدم التبعية لأي قوى خارجية، وضمان سيادة الدولة الفعلية على أراضيها وقراراتها في مرحلة ما بعد الحصول على الأستقلال والتحرر من الأستعمار الغربي''.

باستخدام أدوات ونظريات مثل أداة دراسة الحالة والبحوث الأرشيفية – كما يدعونا البروفيسور دي موستيكا – فقد توصل الباحث (مدعماً بأثباتات من السجل التاريخي للوقائع في العالم الثالث) إلى أن حالة منظمة دول عدم الأنحياز هي خير أثبات صحة هذه الفرضية السابقة. فقد رأى الأباء المؤسسون لهذه الحركة (ناصر وتيتو ونهرو وغيرهم) فيها تحقيقاً لأمالهم وأحلامهم في التقدم وتحقيق طموحاتهم الدولية والإقليمية. حيث رأى الزعماء الثلاثة فى الحركة طريقاً ثالثا فى النظام الدولي القائم على الثنائية القبطية وسياسات الاستقطاب الذي تتبعه القوى العظمى لإحكام سيطرتها على دول الجنوب بصورة تخدم مصالحها الكونية. وبصورة تمكن دول الجنوب من إعادة

أستثمار مواردها وثرواتها الطبيعية بصورة تخدم مصالح شعوبها وتحقق التنمية والرخاء لهم بصورة مستقلة اقتصادياً وسياسياً عن الغرب والشرق. وبالتالي، على المدى المتوسط والبعيد، تغيير بنية النظام الدولي الموجود آنذاك، نحو نظام دولي متعدد الأقطاب *Multipolarity* يسع الجميع بدون صراعات. ويحقق مصالح الجميع دون ظلم أو إجحاف.

إلا أن الملاحظ، من جانب أخر، أن هذه الأهداف والامال ما لبثت أن تلاشت في الهواء بعد رحيل أباء الأستقلال الوطني في العالم الثالث (خاصة ناصر ونهرو). حيث بدأت الأنحيازات والأنماط السلوكية الحقيقة في هذه البلدان تظهر بصورة جلية. فقد عادت أجواء ''التبعية'' للغرب نتيجة ضعف القوي السياسية والعسكرية وغياب وجود ''هدف وطني'' محدد للنخب الحاكمة التي تولت الحكم بعد قادة الأستقلال الوطني. ومن جانب أخر رغبة البعض في الحصول على تأييد القوي العظمي في صراعاتها الداخلية (المعارضة الوطنية) والخارجية (الإقليمية). وثالثاً: التغييرات التي شهدها البناء الدولي الذي ساد فترة الحرب الباردة. رابعاً: التبعية الاقتصادية للغرب نتيجة تخلف أوضاع البنية التحتية الاقتصادية وأرتفاع معدلات النمو السكاني وتخلف الأيدي العاملة وعدم وجود قاعدة صناعية متقدمة في أغلب هذه الدول، وهو ما يعيقها عن تحقيق أهدافها الوطنية.

الخلاصة: إن طبيعة توجهات وأيديولوجية النظم الحاكمة فى الدول القومية فى العالم الثالث لها دور رئيسي فى بلورة وتحديد ما تريده هذه الدول[٧٣]. فمن الممكن تغيير أهداف الدول الأسمى نتيجة تغيير هذه النظم. والتي يلاحظ عدم وجود آليات ديمقراطية معينة لتوضيح كيفية تغييرها أو استبدالها. فإذا كانت الدول القومية الغربية تحدد سياساتها بناء على أهدافها القومية، فإن دول العالم الثالث تتحدد أهدافها القومية بناء على سياساتها. التي تختلف حسب توجه وأيديولوجية وميول ونزوات النظم الحاكمة. وعليه فالقول بقدرة نظرية توازن القيم علي تقديم تفسير أكثر منطقية ومقبولية لسلوك الدول في العالم رهن بصورة أساسية بمدي وجود هدف قومي في مخيلة وتفكير صناع القرار والقادة السياسيين. وهو ما يوجب على علماء ودارسي العلاقات الدولية إلقاء مزيد من الضوء على دراسة الدوافع Motives والايديولوجيات التي تحرك صناع القرار وتصيغ القرارات

السياسية *Priori Decisions*، وهو العجز الذي مازالت تعاني منه (كما لاحظ ديفيد سينجر منذ ما يقرب من خمسون عاماً) نظرية العلاقات الدولية [٧٤]. أما في حالة غياب أو أنعدام وجود مثل هذه الأهداف – جنباً إلى جنب مع العوامل والظروف الدولية والإقليمية والمحلية المتغيرة والمتحولة – فإن سلوك الدول القومية في العالم الثالث يمكن تفسيره بصورة منطقية مقبولة (بل وواضحة) بواسطة نظريات واقعية مثل توازن القوي وتوازن التهديد والأستقرار بالهيمنة وغيرها.

(٣) لماذا تختلف الدول في العالم الثالث عن الدول في الغرب (أو ما الذي يؤثر على/في سلوك الدول في العالم الثالث؟)

المؤثرات التي تحدد سلوك الدول القومية فى النظام الدولي الغربي يمكن إجمالها فى التهديدات السياسية والعسكرية الخارجية (إقليمياً ودولياً) والتهديدات الاقتصادية الدولية نتيجة للمنافسة الدولية، والسياسات التوسعية التي قد تنتهجها بعض القوى المجاورة نتيجة تغير (أو السعي لتغيير) أوضاع توازن القوى (الدولي والإقليمي) بالعمل على تغيير صور توزيع القدرات والإمكانيات. أما فى العالم الثالث فإن هذه التهديدات وإن كانت مازالت مهمة إلا إنها تتراجع أمام بعض المؤثرات الداخلية. التي لعل من أهمها الخوف من تفكك الدولة لكانتونات ودويلات على أسس طائفية أو عرقية [٧٥].

وتنطلق النظرية التي نقترحها من عدة فرضيات تقول بالاتي:

- إن استقرار الأوضاع الداخلية فى العالم الثالث هي المؤثر الرئيسي على سلوك دوله.
- إن خوف الدولة فى العالم الثالث من تفككها إلى أقاليم منفصلة يجعلها تعطى الأولوية القصوى للحفاظ على تماسك الدولة ووجودها (بقائها) المادي.
- إن ضعف القدرات ومصادر القوى المتوفرة أو التي تحوزها هذه الدول يجعل تركيزها على المجال الدولي ضعيف.
- إن اقتناع هذه الدول بعدم جدوى التفاعل والانغماس فى القضايا الدولية يزيد من ميلها للانكفاء للداخل [٧٦].
- إن الشعور بالخوف من تحرش القوى الدولية، والخشية من أحتمال عودة الاستعمار من جديد يزيد من دعاوى إيثار السلامة (Bandwagon) مع القوى الدولية. وعليه فإن سلوكيات هجومية مثل التوازن والتحالف والتكتل تعتبر غير

سائدة. إلى جانب سيادة الاتجاه نحو انتهاج سلوكيات دفاعية مثل الحياد (Neutrality) [٧٧].

- إن تغير بنية النظام الدولي (سواء باستمرار النظام الأحادي القطبية Unipolarity أو التحول لنظام متعدد الأقطاب Multipolarity) يزيد من احتمالات اللجوء لاستراتجيات مثل التبعية (مسايرة الركب أو إيثار السلامة)، ويعيق ويزيد من مغبة انتهاج سلوك الحياد أو التحالف والتكتل أو التوازن.
- إن عدم أستكمال تطور البناء الداخلي للدول في العالم الثالث، وسيادة أجواء الأضطراب وعدم الأستقرار الداخلي – الذي يصل في احوال كثيرة لحافة الحروب الأهلية – وعدم وجود أليات منتظمة لتقاسم السلطة وتداولها السلمي والتوزيع العادل للثروات والموارد، وغياب وجود مؤسسات سياسية وسيطة مستقلة وفعالة (كالأحزاب والمجالس النيابية والمجتمع المدني) بين المجتمع والدولة يجعل الحكومات في العالم الثالث تولي اهتمامها الأولي والكلي للأوضاع الداخلية. فالعدو من الداخل وليس من الخارج كما هو في الغرب [٧٨].

(٤) كيف تحقق الدول فى العالم الثالث أهدافها؟

تتحدد استراتيجيات التحرك التي تنتهجها الدول فى النظام الدولي الغربي بناءاً على عدة متغيرات من أهمها طبيعة البناء الدولي (صور ومعادلات توزيع القدرات والقوة فى النظام الدولي وطبيعة العلاقات بين/مع القوى الكبرى الموجودة فى النظام الدولي وعدد القوى الدولية في النظام). أما فى العالم الثالث فكيفية تحقيق الدول لأهدافها تتوقف بصورة أو بأخرى على حسابات (المكسب والخسارة). حيث تتحدد أهداف الدول على مدى توافقها مع الأوضاع الدولية السائدة وطبيعة البناء الدولي السائد. والعواقب والمنافع المتوقعة جراء أنتهاج أحدي السياسات او الأستراتيجيات ومدي تأثير هذه الأهداف على أستقلال الدولة وسيادتها [٧٩].

إذا كانت الواقعية تذهب للقول بأن سلوك التبعية (مسايرة الركب) هو السائد فى النظام الدولي (كما تذهب نظرية توازن القوى) أو القول بأن التوازن هو السلوك السائد لدى الدول (كما تذهب نظرية توازن التهديد والواقعية الهجومية). إلا أن الأفتراضات النظرية والتي يدعمها السجل التاريخي لمجمل علاقات الدول في العالم الثالث طوال

النصف الثاني من القرن العشرين يؤكد أن سلوك مسايرة الركب هو السائد، تماماً كما جادل والتز وشويللر. فالدول القومية فى العالم الثالث تعرف يقيناً أن مغبة التورط فى محاولة التوازن مع القوى الدولية محاولة محفوفة بالمخاطر، ومعلوم فشلها مسبقاً. بل وقد تؤدي بصورة كارثية إلي إغراء القوى الكبرى بإعادة احتلالها. وعليه فإنها (أي دول العالم الثالث) تميل إلى التحالف الصوري *False Alliance* مع القوى العظمى، بصورة تمكنها من تجنب مغبة الوقوع تحت سيطرة (استعمار) هذه الدول، أو أنتهاج أعمال عدوانية أو إكراهية نحوها (كما تدعم الأمثلة التاريخية في حرب السويس ١٩٥٦، التوتر الهندي–الأمريكي في اوائل الستينات) وفى ذات الوقت تحافظ على استقلالها الصوري[٨٠].

إن والتز محق تماماً فى القول بأن أهم محدد لفهم العلاقات الدولية هو ''طبيعة البناء الدولي'' *International Structural*. الذي يعرفه على إنه توزيع القدرات فى النظام الدولي. كذلك، فإن طبيعة النظام الدولي وبناؤه (توزيع القدرات، عدد الأقطاب الدولية ... الخ) هو المعيار الرئيسي فى تحديد استراتيجيات الدول القومية فى العالم الثالث. إن النظام الدولي الثنائي القطبية Bipolarity يوفر بطبيعته مجالاً كبيراً نحو انتهاج سلوكيات دفاعية مثل الحياد والتكتل (وبصورة ما التوازن). بفضل وجود فرصة للتلاعب بين القطبين (منطقة رمادية Gray Zone) وسيادة أستراتيجيات الأستقطاب. أما النظام الأحادي القطبية Unipolarity فهو بطبيعته البنائية لا يعطى الدول رفاهية الاستقلال والتوازن والحياد. وإنما يجبرها (بواقع تركيز Concentration قدرات ومصادر القوى فيه بيد قوى عظمى واحدة) على انتهاج سياسات التبعية (مسايرة الركب) لعدم قدرتها (منفردة أو مجتمعة) على التوازن ضدها بصورة تقليدية. أما النظام المتعدد الأقطاب Multipolarity فهو نمط هيكلي لم تعاصره الدول القومية فى العالم الثالث، ولم تتعامل معه بصفتها وحدات دولية مستقلة. وبالتالي فإنه في حالة تحول النظام الدولي لنظام نتعدد الأقطاب (كما يتنبأ أغلب الواقعيين) فإن الباحث لا يملك سجلاً تاريخياً أو نظرياً يمكنه الاعتماد عليه بصورة جيدة للتنظير لطبيعة السلوك الخارجي لدول العالم الثالث في ظل مثل هذا النظام إلا فترات الأستعمار الغربي. وإن كنت أرى أن سلوك القوى الكبرى وأستجابات الدول في العالم الثالث لن تتغير بصورة جذرية. فالأختلاف سيكون في الوسائل أكثر منه في الغايات.

(٥) كيف تتعامل القوى العظمي (مثل الولايات المتحدة الأمريكية) **مع دول العالم الثالث – طبقاً لنظرية توازن القيم؟**

على خلاف دعوة والتز، يرى واقعي كبير مثل ستيفن فان آيفيرا أن دول العالم الثالث من المنظور الواقعي النظري (والعملي أيضا) لا أهمية لها ولا وزن لها، وبالتالي فلا يتوجب على الواقعيين إلقاء الضوء على أي دور لهذه الدول في العلاقات الدولية. معللاً ذلك بافتقار هذه الدول لمصادر وإمكانيات القوة الفعلية التي تستطيع توظيفها للتأثير في النظام الدولي. وبالتالي فان المدرسة الواقعية، التي هي في الأصل مدرسة القوة *Realpolitik* التي تفتقر إليها دول العالم الثالث في رأي فان آيفيرا لا يجب أن تلقي اهتماماً بهذه الدول حتى تتغير معادلات توزيع القوة والقدرات في البناء الدولي، بأن تتحول احدي هذه الدول إلي مصاف القوى الدولية (ولو من الدرجة الثانية مثل الصين وغيرها، أو من الدرجة الثالثة مثل البرازيل وغيرها من دول ما يسمى بـ 'بريك BRIC's'). أما قبل ذلك فان العالم الثالث لا يهم [٨١].

فعلياً، فإن العلاقات الدولية هي علم دراسة القوة السياسية كما يذهب الواقعيين. وأن الدول لا تساوي شيئاً إلا بمقدار ما تمتلكه وتحوزه من مصادر وإمكانيات القوة (سواء عسكرية، اقتصادية، دبلوماسية وجغرافياً ... الخ). وعليه فان طبيعة تعامل الوحدات الدولية مع بعضها البعض تتوقف على معادلات توزيع القوة بينهم البعض. فالنظام الدولي هو نظام قائم بصورة بنائية على ميكانيزم اخدم نفسك *Self–help*. فإذا لم تستطع أي دولة تامين وتوفير الأمن والحماية لنفسها فلا أحد سيقدمه ويوفره لها مجاناً. فالعلاقات الدولية لا تعرف ولا يوجد بها نواطير Watchmen كما يذهب ميرشايمر [٨٢].

علاقة القوى العظمى بدول العالم الثالث ليس بالمعضلة أو بالشيء المعقد. فهي ببساطة علاقات المركز Core القوي بالأطراف Periphery الضعفاء. أو العلاقة بين السيد وتابعيه. وبالتالي فان نظريات الهيمنة من جانب، ونظريات التبعية من جانب أخر تعتبر من أفضل المناهج والأدوات المساعدة (جنباً إلى جنب مع المدرسة الواقعية) التي قد تساعدنا على فهم وتحليل علاقات القوى الدولية بدول العالم الثالث بصورة أفضل مما هو متاح حالياً في أدبيات المدرسة الواقعية.

إن نظريات الهيمنة – خاصة نظرية الاستقرار بالهيمنة *HegemonyStability* – تزودنا ببيانات ومعلومات ثاقبة عن علاقة القوى العظمى بباقي الوحدات الدولية الموجودة في النظام. ومن ناحية أخرى، فإن أدبيات نظرية التبعية تفيدنا جداً في فهم ديناميكيات واليات تعامل الدول الكبرى مع الدول الصغرى (من حيث إمكانيات ومصادر القوى) وكيف ترى هذه النظرية طبيعة العلاقات بين القوى العظمي ودول العالم الثالث.

إننا نتفق مع روية المدرسة الماركسية – التي تتبعها نظرية التبعية – على أن طبيعة العلاقات بين القوى العظمى ودول العالم الثالث هي علاقات تبعية *Dependence* وليست علاقات تبادل أو أعتماد متبادل *Interdependence* كما يذهب الليبراليون الجدد وبعض الواقعيون الجدد. وعليه فقد يرى البعض فيما نطرحه ''توجها ايديولوجياً'' معادياً للغرب، إلا أن ذلك غير صحيح. فما نقوم به هو تحليل لعلاقات القوى بناء على معادلات وصور توزيع القوى المختلفة بين الوحدات الدولية المختلفة. فإذا كان الطرف القوي يفعل (بقدر ما يمتلك من قوة) ما يريد، فان ذلك لا يمنع من نقد أفعاله، حتى لا تتصاعد أثار ونتائج سياساته السلبية والخاطئة على باقي النظام (من منظور باقي القوى الاخري). فكما يفعل القوي ما يريده مع من يشاء، فانه، في ذات الوقت، يؤثر على كل المحيطين به، حتى هؤلاء الذين ينأون بعيداً عنه. وهو ما قد يكون يدور في عقل علماء العلاقات الدولية الغربيين، ويبرر من وجهة نظرهم جل أهتمامهم على دراسة علاقات القوى العظمى. ربما!

أستنتاجات

إن الطبيعة البدائية لبنية الدول في العالم الثالث، التي هي نتاج للفترة الأستعمارية الغربية بالأساس، التي ظلت قابعة لقرون طويلة، جعل منها نموذجاً حداثياً للدول–القومية التي بزغت خلال فترة ما بعد ويستفاليا. حيث مازالت القيم السياسية تحتل مكانة كبيرة في تحديد وصياغة رؤية وأدراك الدول للنظام الدولي، وبالتالي في تشكيل سلوكها وتحركها الخارجي.

والمقصود بالقيم السياسية هنا – وكما سلف الذكر – المصلحة الوطنية في أطار القيم السياسية. هذه القيم قد تكون الأستقلال الوطني، الأعتماد على الذات، الأستقلالية أو الحياد. وكذلك فإن هذه القيم ليست قيماً ثقافية أو أجتماعية (وإن كانت موجودة ومؤثرة

بصورة كبيرة على طبيعة الهيكل الداخلي للدول). ولكننا هنا ركزنا بالأساس على السلوك الخارجي للدول في العالم الثالث – مراعين أيضا تأثير العوامل المحلية على هذا السلوك.

إن البعض قد يري أن هذا طرحاً غير واقعياً – لأن القيم متغير غير مادي معياري. وهو ما يتناقض مع الرؤية الواقعية التي غالباً ما ينظر إليها بأعتبارها ''مدرسة مادية'' لا تتعامل إلا مع الوقائع المادية الملموسة [٨٣]. مثل هذه الدعاوي مردود عليها من عدة نواحي.

١. إن طبيعة العالم الثالث تختلف جذرياً عما هو معروف ومتداول في الأكاديمية الغربية (والأمريكية خاصة). فمازالت القيم Values والهويات Identities والرموز والمعايير الأخلاقية Norms تلعب دوراً بارزاً في الحياة السياسية والعامة وبصورة لا تخطئها العين. ولكن البعض إما يتغاضي عنها – مثل الواقعيين البنائيين – أو يفسرها ويأولها بصورة خاطئة – مثل الليبراليين الجدد والمحافظون والبنائيين – مثلما فعل هانتجنتون في نظريته عن صدام الحضارات.

٢. أن قلة خبرة هذه الدول في التعامل مع النظام الدولي جعلها بلا 'خلفية' أو 'إدراك' بما يجري في العالم، وماذا تريد الدول من بعضها البعض، وتأثيرات وعواقب ذلك على وجودها ومصالحها القومية ... الخ. هذه الأشكاليات جعلت الدول الحديثة الاستقلال تتجه جذرياً نحو تكوين 'منظوراً' خاص بها لرؤية العلاقات الدولية. معتمدة في ذلك على قيمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الوطنية. بعكس الدول الغربية التي لديها منظورها الوطني الجاهز وهو المصلحة الوطنية التي تعرفها في إطار القوة – كما يذهب الواقعيين أو في إطار الثروة – كما يذهب الليبراليين. والعالم الثالث لم يفعل شيئاً مختلفاً عندما يعرف مصلحته القومية في اطار القيم. فهكذا فعلت الدول الأوروبية (ومازالت) منذ ويستفاليا [٨٤].

٣. أن خشية دول العالم الثالث من تحولها لنسخ مشوهة من الغرب (الذي يعرف لديها في صورة المستعمر البغيض الأستغلالي واللأخلاقي) جعلها تنظر في ماضيها الثقافي والسياسي؛ وتحاول الخروج 'بنموذج معرفي Paradigm' لتكوين صورة عن العالم وعلاقاتها بالغرب – التي يسودها أنطباع سيئ. وهو ما

جعلها تتجه بصورة كبيرة نحو أنتهاج وأتباع قيماُ سياسية مغايرة (شرقية) لتكوين صورة للدولة (داخلياً وخارجياً) بعيدة ومغايرة عن تلك (الغربية).

٤. والأهم، أن العلاقات الدولية في صميمها هي مباراة 'توازن قيم'. فطوال الحرب الباردة كانت الولايات المتحدة الأمريكية تملأ العالم صراخاً بضرورة وحتمية تبني العالم للقيم والمعايير الأمريكية والغربية، بل وقامت بالترويج لهذه القيم وجعلت من تبني هذه القيم شرطاً للحصول على المعونات والمساعدات الخارجية (العسكرية والمالية). وكذلك فعل الأتحاد السوفيتي. إن السجل التاريخي يؤكد لنا أن غالبية القوي الكبري منذ روما – وربما قبلها – كانت بالأساس تعرف مصلحتها الوطنية في أطار قيمها (السياسية أو الأقتصادية أو الأجتماعية أو الثقافية). بداً من ''القانون الروماني'' مروراً بعالمية ''الخلافة الأسلامية'' وصولاً لنظريات ''عبء الرجل الأبيض'' وحتي ''أمركة العالم''. إن معرفة الشمس لا تتطلب النظر اليها للتأكد من وجودها في كبد السماء ... فحتي الأعمي يشعر بلهيفها.

إننا لا نستطيع اتهام الواقعية بعدم قدرتها على تحليل أو تقديم تفسير لعدم اهتمامها وإهمالها لدول العالم الثالث بحجة ''الإفلاس المنهجي'' فذلك غير صحيح. ولكن تركيز الواقعية المفرط على تحليل العلاقات الدولية باعتبارها ''علاقات بين القوى العظمى فقط'' هو منظور خطير ومبستر. إن العالم ليس القوى العظمى فقط. والقوة – كمفهوم – متعددة الجوانب والمصادر. فإذا كانت دول العالم الثالث تفتقر بصورة أو بأخرى للقوة كما يراها علماء الواقعيين الغربيين، إلا إنها تمتلك – في رأينا – من مصادر وإمكانيات القوة ما لا يقل أهمية ونفوذاً عما تمتلكه القوى الغربية، حتى السلاح النووي الذي شهد انتشاراً ملحوظاً عبر العالم الثالث بعد انتهاء الحرب الباردة وبعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١.

الجدير بالذكر هنا هو – وكما أسلفنا من قبل – نوعية التوجه الفكري والايدولوجي للنظم الحاكمة في العالم الثالث. فعندما وجد صناع قرار ورجال دولة لديهم ''هدف قومي ووطني واضح المعالم'' وبالتأكيد في ظل وجود نظام دولي (بناء دولي) ثنائي القطبية ساهم في تحقيق بعض هذه الأهداف – التي كان منها إنشاء منظمة عدم الانحياز كتعبيراً مؤسسياً عن استراتيجيات الحياد التي اتخذتها بعض دول العالم الثالث

للنـأي بأنفسـها بعيـداً عـن التبعيـة لأحـد القطبـين، أصـبحت دول العـالم الثالـث ذات تـأثير ملموس في بنية النظام الدولي خلال الستينات والسبعينات من القرن العشرين.

منذ أن تطرق والتز في كتابه الصادر عام ١٩٥٩ عن ما أسماه نظرية مستويات التحليل الثلاثة لظواهر السياسة الدولية *Three Images Theory*. حين رأي أن هناك ثلاثة مستويات نظرية لتحليل ظواهر العلاقات الدولية. المستوي الأول هو مستوي الأفراد صناع القرار First Image والذي يركز على معرفة الأثار والدوافع النفسية التي تقود عملية صنع القرار. والمستوي الثاني الذي يركز على دور طبيعة وبنية النظام السياسي الداخلي والمؤسسات السياسية المحلية Unit Level. والمستوي الثالث يركز على دور المؤثرات التي يلعبها البناء الدولي أو التغيرات التي تحدث على مستوي النظام الدولي System Level. وقد أنصب تركيز علماء العلاقات الدولية على المستويان الثاني والثالث [٨٥]. وهو ما أدي لخلل معرفي ومناطقي *Factual Fallacy* (حسب تعبير الراحل حسن بكر) للمدرسة الواقعية ومحاولتها وسعيها لتقديم تفسير لظواهر العلاقات الدولية وخاصة فيما يتعلق بالعالم الثالث [٨٦].

مؤخراً دعي بعض الواقعيين الكلاسكيين والكلاسكيين الجدد مثل سنايدر وذكريا وغيرهما – وهم محقين تماماً في دعوتهم – إلي إلقاء الضوء ليس فقط على القوة، ولكن على كيف يرى *Perceived* صناع القرار هذه القوى وكيفية التعامل والاستجابة معها. وبالتالي أستغلالها وتوظفيها طبقاً لما تمليه عليهم طبيعة نظمهم السياسية الداخلية وعوامل ومحددات السياسة الداخلية. إن عالم رفيع المستوي مثل بروس دي موستيكا كان محقاً تماماً في دعوته للواقعيين ''بإعادة التركيز على دراسة دور القادة والشئون المحلية والداخلية باعتبارها حجر الأساس لفهم عالم العلاقات الدولية''. وذلك لأن ''القادة، وليس الدول، هم الذين يحددون أسلوب العمل والتحرك'' [٨٧]. من جانب أخر، يتوجب على الواقعيين مواصلة أهتمامهم بدراسة طبيعة ودور العملية السياسية المحلية – مستوي البناء السياسي الداخلي للدولة– والدور الذي تلعبه المؤسسات المحلية وتركيبة النظام السياسي المحلي في تشكيل السلوك الخارجي للدول. واخيراً– بالطبع– مستوي النظام الدولي، وهو تأثير أختلاف توزيع القدرات بين الدول ووجودها في عالم فوضوي وتأثير ذلك على سلوكها الخارجي وطريقة تعاملها مع باقي الوحدات الدولية.

إن النظرية الليبرالية في دراسة العلاقات الدولية محقة تماما في القول بحيوية دور وتأثير العوامل الداخلية (أداء الدولة) على تحديد وتوجيه سلوك الدول الخارجي. حيث تذهب النظرية الليبرالية في دراسة العلاقاتِ الدولية للقول بأن العلاقةَ بين الأوضاع السياسية المحلية والدولية لا يمكن الفصل بينهما، وبأن لها تأثير جوهري وأساسي على تصرف وسلوك الدولة الخارجي.

''بنظرتها الثاقبة تُسهبُ النظرية الليبرالية للعلاقات الدولية في القول بأن علاقات الدولة– المجتمع (التي تعني علاقة الدولة بالسياق الاجتماعي المحلي والخارجي التي لا يمكن الفصل بينهما) لها تأثير أساسي على تصرّفِ الدولة في السياسة العالميةِ. للأفكار الاجتماعية، المصالح والمؤسسات تأثيراً كبيراً على تصرّفِ وسلوك الدولة لأنها تَشكل أداء الدولة، الذي يعتبر الغرض الاجتماعي الأساسي الذي يحدد الحساباتِ الإستراتيجيةِ للحكوماتِ. وبالنسبة لليبراليين، فإن شكل وترتيبَ أداء الدول هو أهم عامل مؤثر في السياسةِ العالميةِ ولَيس، كما يذهب الواقعيون، شكل وترتيب القدرات. وليس كما يذهب ويصر المؤسسيون على شكل وترتيب المعلوماتِ والمؤسسات'' [٨٨].

ولكن يعاب على هذا الاتجاه (سواء في الواقعية أو في الليبرالية) عدم ذهابه أكثر في تحليله بضم حالات من العالم الثالث، وهو ما يجعلها قادرة على فهم علاقات وتحليل سلوكيات الدول القومية في الغرب، وتقول القليل عن العالم الثالث. وهو ما حاولنا أضافته والتأكيد عليه في دراستنا للعلاقات الدولية في العالم الثالث.

إن القاء الضوء على الدور الذي تلعبه القيم والطموحات الوطنية في تشكيل وبلورة تفكير القادة السياسيين وصناع القرار في العالم الثالث – وبالتالي تحولها لقرار سياسي – يساعدنا نحن الواقعيين على فهم سلوك الدول القومية في العالم الثالث. إن أرتباط هذه القيم والطموحات بوجود أيديولوجية وطنية أو قومية واضحة المعالم عند أي قائد سياسي قد تفيدنا في تقديم تفسير واقعي أكثر مصدقية، ويمكن الأعتماد عليه، لسلوك الدول في العالم الثالث في ظل فترة زمنية محددة – ويمكن تعميمها في حالة توافر الشروط السالفة الذكر. أما في حالة أنعدام أو غياب وجود هذه الشروط فإن نظريات واقعية مثل توازن القوى وتوازن التهديد وغيرها لن تكون قادرة تماماً على تقديم تفسير عام لسلوك الدول في العالم الثالث. لأنه بانعدام وجود هذه المتطلبات والشروط تفقد الدول في

العالم الثالث سر أختلافها وتميزها عن الدول في الغرب. فتصبح دولاً تبحث عن الأمن والنجاة وليس دولاً تتمنى فقط البقاء حية.

ABSTRACT

Is there a relationship between the existing international system (international structure) and small states external behavior? Or the behavior of these states shaped and determined by the structure of its internal political regime? Which lead us to ask if the foreign policy is a responding to domestic crises? This theoretical debate is our concern in this study. I will try to explain and interpret the behavior of the small states according to the Balance Theory propositions, that assume and arguing that "The regular pattern of small states behavior in the international system is to Bandwagon with other great power, not balance or allying against it".

In this study I arguing that: "Despite the nominal different between all variants of Realist's Balance Theory (Balance of Power, Threat, and Interests), all these sub-theories agree–for different reasons–that the prefect regular action to small states if it want to preserve its survival and sustain its security is to Bandwagon with great powers".

This study is divided into five parts. In the first part I will discuss the controversial theoretical debate in the study of international politics over "How Small States Act", which factors that determine and shape State's Actions and how it react to international crises and conflicts, and on the debate over the effects and impacts of international structure on states external behavior. In the second part we will discuss in details the Realistic version of balance theory and how it explain and interpret the behaviors of small states in the international system. In the third part we provide a critical perspective to the western school of thought in the study of international politics and third world countries. In the fourth part I will layout my thesis, which calls 'Balance of Values'. In the final part we sum this study with some conclusions to better understanding to the behaviors of small states.

KEYWORDS: IR Theory, Realism, International Balance, National Security, Superpowers, Small States.

(*)هذه الدراسة كتبت بأستلهام قيمة التراث والدور الذي لعبه الزعيم العربي– المصري جمال عبد الناصر في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية العربية طوال النصف الأول من الحرب الباردة. جنب إلى جنب مع أفكار ورؤى قادة وزعماء أخرين من العالم الثالث مثل غاندي ونهرو وهوشي منه.

1. Kenneth Waltz: "Theory of International Politics". (Reading; Mass: Addison-Wesley, 1979), p. 105.

2. Robert Keohane: "Theory of World Politics: Structural Realism and Beyond", in Ada Finiter (ed.): "*Political Science: The State of the Discipline*". (Washington D. C.: American Political Science Association, 1983), pp. 503-40. John Vasquez: "The Power of Power Politics: From Classical Realism to Neo Traditionalism". (New York: Cambridge University Press, 1998).

3. Michael Doyle: "Liberalism and World Politics". *American Political Science Review*, Vol. 80, No. 4, (December 1986), pp. 1151-69.

4. Andrew Moravcsik: "Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics". *International Organization,* Vol. 51, No. 4 (Autumn 1997), pp. 531-553.

5. Andrew Moravcsik: "The New Liberalism", in: Christian Reus-Smit and Duncan Sindal (eds.): "*The Oxford Handbook of International Relations*". (New York: Oxford University Press, 2008), pp. 234-254.

6. Moravcsik: "Taking Preferences Seriously ...", op, cit.

7. ibid.

٨. عن المبادى والأسس العامة للنظرية الليبرالية في دراسة العلاقات الدولية يرجى مراجعة:

Andrew Moravcsik: "Liberal International Relations Theory: A Scientific Assessment", in Colin Elman and Miriam Fendius Elman (eds.): "*Progress in International Relations Theory: Appraising the Field*". (Cambridge: MIT Press, 2003), pp. 159-204. Robert Keohane: "International Liberalism Reconsidered". pp. 165-94. In: John Dunn (ed.): "*The Economic Limits to Modern Politics*". (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1990), pp. 165-194. Stephen Walt: "International Relations: One World, Many Theories". *Foreign Policy*, No. 110 (1998), pp. 29-46. Mark Zacher and Richard Matthew: "Liberal International Theory: Common Threads, Divergent Strands". In Charley Kegley (ed.): "*Controversies in International Relations Theory: Realism and the Neoliberal Challenge*". (New York: St. Martin's Press, 1995), pp. 107-150.

9. Doyle: "Liberalism and World Politics", op, cit, p. 1151.

10. Moravcsik: "Liberal International Relations Theory: A Scientific Assessment", op, cit, p. 9.

١١. عن هذه النقطة أنظر: حسن بكر: ''إدارة الأزمات الدولية: نحو أقامة نموذج عربي لإدارة الأزمات السياسية''. (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٦) . صص ٤٣-٤٧. نصر محمد عارف: ''أبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي – النظرية – المنهج''. (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢). صص. ٥٥-٧٠.

مجلـــ

[12]. For more details see: Doyle: "Liberalism and World Politics", op, cit, p. 1154-1155, idem: "Liberal Legacies, and Foreign Affairs, Part 2". *Philosophy and Public Affairs*, Vol. 12, No. 4 (Autumn 1983), pp. 323-353, idem: "Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs". *Philosophy and Public Affairs*, Vol. 12, No. 3 (Summer 1983), pp. 205-235. Howard Williams: "Kant's Political Philosophy". (Oxford: UK; Basil Blackwell, 1983). Immanuel Kant: "Kant's Political Writings". Hans Reiss (ed.) H. B. Nisbet (trans.). (Cambridge: Cambridge University Press, 1970), pp. pp. 93-130. R. J. Rummel: "Libertarianism and International Violence". *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 27, No. 1 (March 1983), pp. 27-71.

[13]. Doyle: "Liberalism and World Politics", op, cit, pp. 1152-1154. Joseph Schumpeter: "The Sociology of Imperialism". (Cleveland: World Publishing Co, 1955).

[14]. Doyle: "Liberalism and World Politics", op, cit, pp. 1155-1162. Robert Keohane and Joseph Nye: "Power and Interdependence: World Politics in Transition". (Boston; MASS: Little, Brown, 1977). Erich Weede: "Democracy and War Involvement". *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 28, No. 4 (December 1984), pp. 649-664. Jonathan Wilkenfeld: "Domestic and Foreign Conflict Behavior of Nations". *Journal of Peace Research*, Vol. 5, No. 1 (1968), pp. 56-69.

[15]. Moravcsik: "Liberal International Relations Theory: A Scientific Assessment", op, cit, pp. 10-13, idem: "Taking Preferences Seriously ...", op, cit, pp. 525-528. John Ruggie: "International Regimes, Transactions, and Change: Embedded Liberalism in the Postwar Economic Order". *International Organization*, Vol. 36, No. 2 (Spring 1982), pp. 195–231. Kenneth Oye: "Cooperation under Anarchy". (Princeton; NJ: Princeton University Press, 1986). Bruce Russett: "Grasping the Democratic Peace: Principles for a Post-Cold War World". (Princeton: Princeton University Press, 1993). Jeffery Legro: "Culture and Preferences in the International Cooperation: Two-Step". *American Political Science Review*, Vol. 90, No. 1 (March 1996), pp. 118–37.

[16]. Moravcsik: "Liberal International Relations Theory: A Scientific Assessment", op, cit, pp. 13-15, idem: "Taking Preferences Seriously ...", op, cit, pp. 528-530. Robert Keohane: "After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy". (Princeton: NJ; Princeton University Press, 1984). Albert Hirschman: "National Power and the Structure of Foreign Trade". (Berkeley: CA; University of California Press, 1945). Jeffrey Frieden: "Invested Interests: The Politics of National Economic Policies in a World of Global Finance. *International Organization*, Vol. 45, No. 4 (Autumn 1991), pp. 425–51. Helen Milner: "Trading Places: Industries for free trade. *World Politics*, Vol. 40, No. 3 (April 1988), pp. 350–76.

[17]. Robert Keohane (ed.): "Neorealism and its Critics". (New York: Columbia University Press, 1986). John Ikenberry: "After Victory: Institutions, Strategic Restraint, and the

Rebuilding of Order after Major War". (Princeton: Princeton University Press, 2000). Erik Gartzke: "Preferences and the Democratic Peace". *International Studies Quarterly*, Vol. 44, No. 2 (June 2000), pp. 191–212. John Owen: "How Liberalism Produces Democratic Peace". *International Security*, Vol. 19, No. 2 (Fall 1994), pp. 87–125. Robert Keohane and Helen Milner (eds.): "Internationalization and Domestic Politics". (New York: Cambridge University Press, 1996). James Fearon: "Domestic Politics, Foreign Policy, and Theories of International Relations". *Annual Review of Political Science*, Vol. 95, No. 1 (January 1998), pp. 289–313.

[18]. Michael Mastanduno, David Lake and G. John Ikenberry: "Toward A Realist Theory of State Action". *International Studies Quarterly*, Vol. 33, (1989), pp. 457-474.

[١٩]. المقصود بالدول الرخوة ***Soft State*** هنا هي ''الدول اللامركزية والمقيدة السلوك''. بينما الدول الصلبة ***Hard States*** هي:''تلك الدول المركزية الحكم والمستقلة''. ومن الدراسات العربية الرائعة التي تطرقت لمفهوم الدوبة الرخوة دراسة البروفيسور جلال أمين، أستاذ علم الأقتصاد في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، عن التنمية في العالم الثالث. حيث عَرف أمين الدولة الرخوة على إنها: ''تلك الدولة التي فقدت تماسكها، وصارت عرضة للأختراقات المحلية أو الخارجية''. وهو التعريف الذي يقدم معني وتفسير أكثر دقة وتوصيفاً لحال الدول الضعيفة على المستوي الدولي أكثر من التعريف الذي قدمه كلاً من ماستندينو ولآيك وأيكنبري. ولكن يلاحظ أن هناك مصطلح ثالث قد يكون جامع لهما، وهو 'الدول الفاشلة' Failed States.

[20]. op, cit, p. 464-469.

[21]. Stephen Walt: "International Relations: One world, many theories". *Foreign Policy*, 110 (1998), pp. 31-34.

[22]. Randall Schweller: "New Realist Research on Alliances: Refining, Not Refuting, Waltz's Balancing Proposition". *American Political Science Review*, Vol. 91, No. 4 (December 1997), pp. 927-930.

[23]. Kenneth Waltz: "Theory of International Politics". (Reading: Mass; Addison-Wesley, 1979). Robert Gilpin: "War and Change in World Politics". (New York: Cambridge University Press, 1981). Kenneth Waltz: "Structural Realism after the Cold War". *International Security*, Vol. 25, No. 1 (Summer 2000), pp. 5-41. John Mearsheimer: "The Tragedy of Great Power Politics". (New York: W. W. Norton, 2001). Idem: "Structural Realism", in Tim Dunne, Milja Kurki, and Steve Smith, (eds.): "*International Relations Theories: Discipline and Diversity*". (Oxford: Oxford University Press, 2006), pp. 71-88. Tim Dunne and Brian Schmidt (2006): "Realism", in Dunne, Kurki, and Smith, (eds.): "*International Relations Theories ...*", op, cit, pp. 161-183. Jack Snyder: "One World, Rival Theories". *Foreign Policy*, No. 145, (2004), pp. 53:62.

[24]. Kenneth Waltz: "Realist Thought and Neorealist Theory". *Journal of International Affairs*, Vol. 44, No. 1 (Winter 1990), pp. 21-37. Mearsheimer: "The Tragedy ...", op, cit. Walt: "International Relation ....", op, cit. Snyder: "One World ...", op, cit.

[25]. Randall Schweller: "New Realist Research on Alliances ...", op, cit, pp. 927-928.

[26]. Kenneth Waltz: "Theory of International Politics", chapter 6.

[27]. Stephen Walt: "The Origins of Alliances". (Ithaca: New York: Cornell University Press, 1987).

[28]. Jack Snyder: "Myths of Empire: Domestic Politics and International Ambition". (Ithaca; New York: Cornell University Press, 1991). Fareed Zakaria: "From Wealth to Power". (Princeton; NJ: Princeton University Press, 1998), idem: "Realism and Domestic Politics: A Review Essay". *International Security*, Vol. 17, No. 1 (Summer 1992), pp. 177-198. Gideon Rose: "Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy". *World Politics*, Vol. 51, No. 1 (October 1998), pp. 144-172. James Fearon: "Domestic Politics, Foreign Policy, and Theories of International Relations". *Annual Review of Political Science*, Vol. 1, No. 2 (June 1998), pp. 289-313.

[29]. Randall Schweller: "Bandwagoning for Profit: Bringing the Revisionist State Back in". *International Security,* Vol. 19, No. 1 (Summer 1996), pp. 72-107.

[30]. E. H. Carr: "The Twenty Years Crisis: An Introduction to International Relations". (London: Palgrave, 2001). Hans Morgenthau: "Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace". (New York: Alfred Knopf, 1973).

[31]. Kenneth Waltz: "Man, the State, and War: A Theoretical Analysis". (New York: Columbia University Press, 1959).

[32]. William Wolfforth, Richard Little, Stuart Kaufman, David King, Charles Jones, Victoria Tin-Bor Hui, Arthur Eckstein, Daniel Deudney and William Brenner: "Testing Balance-of-Power Theory in World History". *European Journal of International Relations*, Vol. 13, No. 2 (Spring 2007), pp. 155-185.

[33]. Robert Jervis: "Cooperation under the Security Dilemma". *World Politics*, Vol. 30, No. 2 (January 1978), pp. 167-214.

في أحدى الدراسات العربية الرائدة لسياسات توازن القوى عرفت الدكتورة حورية مجاهد هذا الموقف السياسي والأستراتيجي بـ 'الورطة الأمنية'. وقد فصلت الدكتورة مجاهد هذا الموقف في كتابها الرائد عن الفكر السياسي الصادر في ثمانينات القرن الماضي على إنه موقف هويزي – نسبة الى المفكر الواقعي الإنجليزي السير توماس هويز – الذي جادل في كتابه 'الليفياثينث' إلى أن غياب وجود سلطة تسيطر على تصرفات الأفراد (وكذلك الدول) وتحد من صراعاتهم على القوة وإندفاعهم يدخلهم في ورطة الأمن، التي هي تتجه للأندفاع من أجل تحقيق الأمن والمحافظة على البقاء والصراع على القوة كوسيلة له، ينتهي إلى أنتقاص الأمن النسبي عند الجميع. وبالتالي فالحالة السائدة هي حالة الحرب، أو بتعبير هويز ''حرب الكل ضد الكل''. للتفاصيل أنظر حورية توفيق مجاهد: ''سياسة توازن القوى''. مجلة مصر المعاصرة، العدد ٩٦٣ (١٩٧١). وكذلك لنفس المؤلفة: ''الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده: الجزء الثاني''. (القاهرة: المكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٢). صص. ٣٥٩-٣٧٨.

[34]. op, cit. John Herz: "Idealists Internationalism and the Security Dilemma". *World Politics*, Vol. 2, No. 2 (January 1950), pp. 157-180. Charles L. Glaser: "The Security Dilemma Revisited". *World Politics*, Vol. 50, No. 1 (October 1997), pp. 171-201. Robert Art: "When Will Force Be Used?" in Robert Art and Robert Jervis: "*International Politics: Anarchy, Political Economy and Decision-Making*". (Illions; Foresman and Company, 1984), pp. 208-216.

[35]. Waltz: "Theory of International ….", op, cit. idem: "Structural Realism …", op, cit. idem: "The Intimations of Multipolarity", op, cit.

[٣٦]. هذه المقولة من أهم المأثورات الفكرية للمدرسة الواقعية، وصاحب هذه العبارة هو المؤرخ العسكري الإغريقي ثيوديتودس، وذكرت في كتابه الحرب البيلونزية وقد أجراها على لسان أحد سكان جزيرة ميليان أثناء الحرب بين أسبرطة وأثينا 'حوار أهالي ميليان'. للمزيد أنظر: Robert Connor: "Thucydides". (Princeton; NJ: Princeton University Press, 1984).

[٣٧]. حول الجدل عن دور وأهمية الدول الصغرى والعالم الثالث عموماً في العلاقات الدولية راجع:

Stephen Van Evera: "Why Europe Matters, Why the Third World Doesn't: American Grand Strategy After the Cold War*". Journal of Strategic Studies*, Vol. 13, No. 2 (June 1990), pp. 1-51. Steven David: "Why the Third World Still Matters". *International Security*, Vol. 17, No. 3 (Winter 1992/93), pp. 127-159, idem: "Explaining Third World Alignment". *World Politics*, Vol. 43, No. 2 (January 1991), pp. 233-255. Abd al-Mun`im Mashshat: "National security in the Third World". (Boulder; CO: Westview Press, 1985). Brian Job (ed.): "The Insecurity Dilemma: National Security of Third World States". (Boulder; CO: Lynne Rienner, 1992). Edward Azar and Chung-in Moon: "National Security in the Third World: The Management of External Threats'. (Aldershot: Edward Elger Publications, 1988). Edward Azar and John Burton: "International Conflict Resolution: Theory and Practice". (Brighton: Boulder: CO; Rienner, 1986). Hedley Bull: "The Third World and International Society", in George Keeton and George Schwarzenberger (eds.): "*The Yearbook on International Affairs 1979*'. (London: Stevens and Sons, 1979), pp. 3-23. Andrew Mack: "Why Big Nations Lose Small Wars: The Politics of Asymmetric Conflict". *World Politics*, Vol. 27, No. 2 (January 1975), pp. 175-200. Ivan Arreguín-Toft: "How the Weak Win Wars: A Theory of Asymmetric Conflict". *International Security*, Vol. 26, No. 1 (Summer 2001), pp. 93-128. Yang Shaohua: "How Can Weak Powers Win?" *The Chinese Journal of International Politics*, Vol. 2, No. 3 (Summer 2009), pp. 335-371.

[٣٨]. للمزيد عن مدى ملائمة المدرسة الواقعية في دراسة السلوك الخارجي والعلاقات الدولية لدول العالم الثالث يرجع مراجعة:

Ahmed M. Abizaid: "Almost Perfect: Realism and the third world countries: Towards global model". (Incomplete M.A. Dissertation, Department of Political Science, Assiut University, 2009), idem: "The Possibilities of Equation the Unipolarity: Towards A New Non-Aligned Movement". Unpublished Paper (Department of Political Science, Assiut University, 2007).

[٣٩]. حسن بكر: ''إدارة الأزمات …''. مرجع سابق. Lergo and Moravcsik: "Is Anybody Still A Realist", op, cit.

Jeffery Taliaferro: "Security Seeking Under Anarchy, Defense Realism Revisit". *International Security*, Vol. 25, No. 3 (Winter 2000-2001), pp. 128-161. Miriam Fendius Elman: ''The Foreign Policies of Small States: Challenging Neorealism in its own Backyard''. British Journal of Political Science, Vol. 25, No. 2 (1995), pp. 171-217.

في دراسة مهمة تتحدى الباحثة ميريام إلمان الحكمة التقليدية السائدة في مجال العلاقات الدولية والقائلة بأن أفضل الطرق لشرح السياسات الخارجية للدول الصغرى يكون عن طريق دراسة تأثير العناصر النظامية/الهيكلية بدلاً من دراسة العوامل المحلية. وتجادل بأن توزيع القدرات الذي تقول به نظريتي توازن القوى ونظرية توازن التهديد وإن مازال له تأثير كبير على عملية تكوين المؤسسات المحلية والتغيير في الدول الناشئة، إلا أن الأستراتيجيات العسكرية لهذه الدول الضعيفة غالباً ما تكون أنعكاساً لخيارات هذه المؤسسات المحلية بطريقة أو بأخرى، وبصورة يمكن التنبؤ بها. وتجادل الباحثة بأن السجل التاريخي يوضح بإنه على الرغم من الأرتباط بين وقوع التغييرات الدولية والتحولات الدستورية، إلا أن البنية المؤسساتية وقواعد النظام السياسي ونوعيته كان لها التأثير الأكبر على الأستراتيجية العسكرية لهذه الدول (تماماً كما يجادل الواقعيون الكلاسكيون الجدد). متخذة من السياسة الخارجية الأمريكية قبل عام ١٩٠٠ حالة دراسة، لتؤكد على أن البنية السياسية والدستورية وقواعد النظام الرئاسي الأمريكي في بداية القرن العشرين هي التي حددت نوعية الأستراتيجية العسكرية لها خلال العقود التالية (مرحلة ما قبل وخلال الحرب العالمية الأولى).

[40]. Stephen Walt: "The Origins of Alliances". (Ithaca: Cornell University Press, 1987), idem: Testing Theories of Alliance Formation: The Case of Southwest Asia. *International Organization,* Vol. 42, No. 2 (1988), pp. 257-317, idem: "Alliance Formation and the Balance of World Power". *International Security*, Vol. 9, No. 4 (Spring 1985), pp. 3-43.

[41]. Ernst Haas: "The Balance of Power: Prescription, Concept, or Propaganda". *World Politics*, Vol. 5, No. 4 (July 1953), pp. 442-477. Richard Little: "The Balance of Power in International Relations". (New York: Cambridge University Press, 1999). T. V. Paul, James J. Wirtz, and Michel Fortmann (eds.): "Balance of Power: Theory and Practice in the 21st Century'. (New Jersey: Stanford University Press, 2004). John A. Vasquez and Colin Elman (eds.): "Realism and the Balancing of Power: A New Debate". (Upper Saddle River: NJ; Prentice Hall, 2003).

[٤٢]. من أهم الأنتقادات التي وجهت لنظرية توازن التهديد دراسة جريجوري جوز عن التحالفات في الخليج العربي في الفترة من ١٩٧١ وحتى حرب الخليج الثانية ١٩٩١. حيث يجادل جوز بأنه على الرغم من ثراء هذه النظرية إلا إنها قد أغفلت (من وجهة نظره) عامل غاية في الأهمية آلا وهو ''كيفية تحديد الدول لمصادر التهديد التي تواجهها''. حيث أستنتج جوز في دراسته لحالات التحالف في الشرق الأوسط لدولاً مثل المملكة العربية السعودية وسوريا والأردن، بأن هذه الدول (وقادتها بمعنى أدق) قد حددت قائمة أولويات المخاطر والتهديدات التي تواجهها بناء على حجم التهديدات السياسية والعقائدية القادمة من الخارج على الأستقرار الداخلي لأنظمتها الحاكمة – وليس بناءاً على المحدادت الأربعة التي وضعها البروفيسور والت. ومن جانب أخر، أعتبر جريجوري جوز عناصر مثل الهوية المحلية والعابرة للقوميات المحدد الرئيسي وراء تفسير مفاهيم الخطر والتهديد– وثالثاً، جادل جوز بأن النوايا العدوانية للدول المجاورة وليس التباين والأختلاف في توزيع القدرات كما يجادل والت هي الأساس وراء تحديد خيارات التحالف المتاحة أمام الدول. للمزيد عن الأنتقادات الموجهة لنظرية توازن التهديد خاصة في منطقة الشرق الأوسط أنظر: جريجوري جوز: ''أي توازن: مفهوم التهديد وخيارات التحالف في الخليج''. المجلة العربية للدراسات الدولية، المجلد العاشر، العدد الأول (شتاء ٢٠٠٦). صص. ٥-٣٩. أشكر الباحث أنس الكردي– طالب الدراسات العليا في جامعة دمشق – على تنبيهي لهذه الدراسة، وعلى ملاحظاته القيمة.

Gregory Gause: "Balancing What? Threat Perception and Alliance Choice in the Gulf". *Security Studies,* Vol. 13, No. 2 (2003/2004), pp. 273–305. Eric Labs: ''Do Weak States Bandwagon?'' *Security Studies,* Vol. 1, No. 3 (1992), pp. 383–416. Robert Kaufman: "To Balance or to Bandwagon? Alignment decision in 1930's Europe". *Security Studies,* Vol. 1, No. 3 (1992), pp. 417–447, idem:

"The Lessons of the 1930's Alliance Theory, and U.S. Grand Strategy: A Reply to Stephen Walt". *Security Studies*, Vol. 1, No. 4 (1992), pp. 690–696.

ولمعرفة ردود االبروفيسور على هذه الأنتقادات أنظر:

Stephen Walt: "Alliances, Threats, and U.S. Grand Strategy: A Reply to Kaufman and Labs". *Security Studies*, Vol. 1, No. 3 (1992), pp. 448–482.

[43]. Walt:"The Origins of Alliances", op, cit. Waltz:"Theory of International Politics", chp 6.

[44]. Randall Schweller: "Unanswered Threats: Political Constraints on the Balance of Power". (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2006), idem: "Deadly Imbalances: Tripolarity and Hitler's Strategy of World Conquest". (New York: Columbia University Press, 1998), idem: "Bandwagoning for Profit: Brining the Revisionist State Back In". *International Security*, Vol. 19, No. 2 (Summer 1994), pp. 72–107.

[45]. John Vasquez: "The Realist Paradigm and Degenerative versus Progressive Research Programs: An Appraisal of Neotraditional Research on Waltz's Balancing Proposition". *American Political Science Review,* Vol. 91, No. 4 (December 1997), pp. 899–912.

[46]. Randall Schweller: "New Realist Research on Alliances: Refining, Not Refuting, Waltz's Balancing Proposition". *American Political Science Review*, Vol. 91, No. 4 (December 1997), p. 928.

[47]. op, cit, p. 927–928. Randall Schweller: "Unanswered Threats: Political Constraints on the Balance of Power". (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2006).

[48]. Ibid. idem: "Deadly Imbalances: Tripolarity and Hitler's Strategy of World Conquest". (New York: Columbia University Press, 1998). Jack Snyder: "Myths of Empire: Domestic Politics and International Ambition". (Ithaca; New York: Cornell University Press, 1991).

[49]. Randall Schweller: "Tripolarity and the Second World War". *International Studies Quarterly*, Vol. 37, No. 1 (March 1993), pp. 73–103.

[50]. Randall Schweller: "Unanswered Threats: A Neoclassical Realist Theory of Underbalancing," *International Security*, Vol. 29, No. 2 (Fall 2004), pp. 159–201.

[51]. Schweller: "New Realist Research on Alliances ...", op, cit, pp. 929–930, idem: "Neorealism's Status-Quo Bias: What Security Dilemma?" *Security Studies*, Vol. 5, No. 3 (Spring 1996), pp. 90–121, idem: "Managing the Rise of Great Powers: History and Theory", in Alastair Iain Johnston and Robert Ross (eds.): "*Engaging China: Managing A Rising Power*". (New York: Routledge Press, 1999), pp. 1–32, idem: "Realism and The Present Great-Power System: Growth and Positional Competition Over Scarce Resources", in Ethan Kapstein and Michael Mastanduno (eds.): "*Unipolar Politics: Realism and State Strategies After the Cold War*". (New York: Columbia University Press, 1999), pp. 28- 67.

[٥٢]. يفسر الأستاذ هيكل هذا الموقف من المصالح المتبادلة ويقدم تفسيراً (أو تبريراً) لسلوك الدول الصغيرة بمسايرة ركب الدول الكبرى بقوله: ''أنه عندما يحتاج القوى إلى الضعيف فى درجة من درجات 'التعاون' أو 'الائتلاف' أو 'التحالف' فمعنى ذلك

أن القوى يستشعر 'الحاجة' إلى الضعيف، لأن ذلك الضعيف يملك شيئا مرغوبا فيه ومطلوبا، وفى الغالب فإن هذا المرغوب فيه والمطلوب يكون من الموارد المعنوية أو الأخلاقية أو القانونية يراد لها أن تضفى صفة المشروعية على نوايا الأقوياء وخططهم وأفعالهم، وذلك هو المبرر المنطقى الذى يخلق لدى الأقوياء حاجتهم إلى الضعفاء! .... أى أن 'حاجة' الأقوياء إلى الضعفاء قادرة على تعويض النقص فى القوة وتحقيق قدر من المساواة بين الأطراف، بمعنى أنه إذا كانت القوة المادية تصب فى حساب طرف، فإن القوة 'المعنوية' و'الأخلاقية' و 'القانونية' تضيف إلى أرصدة الطرف الآخر، وبالتالى فإن ذلك التعويض يصنع تكافؤا سياسيا يحفظ العلاقة بين الطرفين أن تتحول إلى تبعية (وربما عبودية!). لكن هذه العملية – تعويض المادى بالمعنوى – لا تحدث تلقائيا وإنما هى تحتاج إلى فهم للحقائق بدقة، وإلى استعمال للإرادة بحساب لأنها عملية شديدة التعقيد''. محمد حسنين هيكل: ''نهايات طرق: العربى التائه ٢٠٠١''. (القاهرة: المصرية للنشر العربي والدولي، ٢٠٠٢). صصـ. ٢٥٠-٢٥١.

[٥٣]. تتفق المدارس الغربية الثلاثة في دراسة العلاقات الدولية أن النظام الدولي هو نظام فوضوي ***Anarchic***. بمعني عدم وجود سلطة مركزية عليا تسيطر وتوجه وتقيد الوحدات الدولية الفاعلة والموجودة داخل هذا النظام. وتحدد مسارات وأتجاهات تفاعلاتها وسلوكها تجاه بعضها البعض. إلا أن المدارس الثلاثة تختلف حول كيفية التعامل مع هذه الصفة الذاتية لطبيعة هذا النظام الدولي. للمزيد أنظر:

Kenneth Waltz: "Theory of International Politics". (Reading: Mass; Addison-Wesley, 1979). Robert Keohane: "Neorealism and Its Critics" (New York: Columbia University Press, 1986), idem: "Theory of World Politics: Structural Realism and Beyond", in Ada Finifter, (ed.): "*Political Science: The State of the Discipline*". (Washington D. C.: American Political Science Association, 1983), pp. 503-540. Eivind Hovden and Edward Keene (eds.): "The Globalization of Liberalism". (London: Palgrave, 2002). Alexander Wandt: "*Social Theory of International Politics*". (New York: Cambridge University Press, 1999).

[54]. John J. Mearsheimer: "Structural Realism", pp. 71-88. Tim Dunne and Brian Schmidt: "Realism", pp.161-183, both in Tim Dunne, Milja Kurki, and Steve Smith, (eds.): "*International Relations Theories: Discipline and Diversity*". (New York: Oxford University Press, 2006).

[55]. Stephen Van Evera: "Why Europe Matters ...", op, cit.

في أطروحة مضادة لأطروحة ستيفن فان آيفيرا جادل هينريكسون بأن الدول الصغرى مازالت لديها القدرة في التأثير على الساحة الدولية، وبإنها ساهمت بالتأكيد في تغيير السياق الدبلوماسي الدولي، بحيث لم تصبح الدبلوماسية الدولية (دبلوماسية قوى عظمى) فقط، بل أصبح بجوارها فاعلين وطنيين (على مستوى الدولة) يمارسون تأثيراً مهما على الأجندة الدولية – وإن مازالت خيوط اللعبة كلها في أيدي القوى العظمى. حيث يجادل هينركسون بأن الدول الصغرى (بالتركيز على دراسة حالة دولة الأردن) مازالت مهمة في العلاقات الدولية، معللاً ذلك بسبب (١) إنها مازالت تحتل مركز ومقدمة الموضوعات الدولية بدء من الأحتباس الحراري وحتى الشئون الدبلوماسية. (٢) موقعها الجغرافي والاستراتيجي وتواجدها في مناطق غير مستقرة. (٣) خصوصياتها الثقافية والتاريخية التي تؤهل بعضها لتبوأ مكانة ريادية في المنطقة المحيطة بها. ويضيف الابراهيمي عامل أخر هو أمتلاكها لموارد طبيعة ذات أهمية جيو-اقتصادية للقوى الكبرى مثل النفط واليورانيم وغيرهما. للمزيد انظر: حسن الابراهيمي: ''الدول الصغيرة والنظام الدولي''. (بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢).

Alan Henrikson: "The Diplomacy of Small States: The Case of Jordan". *Jordan Journal of International Affairs*, Vol. 1, No. 2 (2008), pp. 3-5.

[56]. Gregory Gleason, Asel Kerimbekova, and Svetlana Kozhirova: "Realism and the Small State: Evidence from Kyrgyzstan". *International Politics*, Vol. 45, No. 2 (2008), p. 41.

[٥٧]. في كتابه المرجعي 'المجتمع الفوضوي' يوضح البروفيسور هيدلي بول أن هناك ثلاثة مستويات للقوى في النظام الدولي. الأولى هي القوى الكبرى Great Power: وهى تلك الدول القادرة على إكراه باقي الدول على أحترام نفوذها. والقادرة – في ذات الوقت – على تحقيق مصالحها على امتداد العالم. والثانية هي القوى المتوسطة Middle Power: وهى أقل حجماً وتأثيراً ونفوذاً من القوى الكبري. أما الثالثة فهي الدول الصغرى أو ما أسماه بول Micro States: وهى تلك الدول التي تعرف على أنها: ''دول ذات مساحة صغيرة. محدودة النفوذ والتأثير على المستوى العالمي. إلا إنها تمارس نفوذها بناءً على موقعها الجيواستراتيجي المتميز، أو بتحكمها في ممرات بحرية حيوية وضرورية ومطلوبة عالمياً، أو بأمتلاكها موارد طبيعية نفيسة كالنفط والذهب والماس ... الخ''. للمزيد أنظر:

Hedley Bull: "The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics". 3rd (New York: Columbia University Press, 2002).

[58]. Gleason, Kerimbekova, and Kozhirova: "Realism and the Small State ...'', op, cit, pp. 50-51.

[59]. David A. Baldwin (ed.): "Neorealism and Neoliberalism: The Contemporary Debate". (New York: Columbia University Press, 1993). Robert Keohane: "Institutional Theory and the Realist Challenge after the Cold War", in David A. Baldwin (ed.): "*Neorealism and Neoliberalism: The Contemporary Debate*". (New York: Columbia University Press, 1993), pp. 446-447, idem: "The Theory of Hegemonic Stability and Changes in International Economic Regimes, 1967-1977", in Ole Holsti, Randolph Siverson, and Alexander L. George (eds.): "*Changes in the International System*". (Boulder; CO: Westview Press, 1980), idem: "After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy". (Princeton: Princeton University Press, 1984), idem: "International Institutions: Can Interdependence Work". *Foreign Policy*, No. 110, (Spring 1998), pp. 82-96. Robert Keohane and Lisa Martin: "The Promise of Institutionalist Theory". *International Security*, Vol. 20, No. 1 (Summer 1995), pp. 39-51. John Ruggie: "The False Promise of Realism". *International Security* Vol. 20, No. 1 (Summer 1995), pp. 62-70.

[60]. John Ikenberry: "After Victory: Institutions, Strategic Restraint, and the Persistence of America Postwar Order". (Princeton; New Jersey: Princeton University Press, 2000).

[61]. Nobou Okawara and Peter Katzenstein: "Japan and Asian-Pacific Security Regionalization, Entrenched Bilateralism and Incipient Multilateralism". *The Pacific Review*, Vol. 14, No. 2 (Summer 2001), pp. 165-194.

[62]. Harvey Starr: "Why Don't Democracies Fight One Another? Evaluating the Theory-Findings Feedback Loop". *Jerusalem Journal of International Relations,* Vol. 14, No. 4 (1992), pp. 41-57. Bruce Russett: "The Kantian Peace: The Pacific Benefits of Democracy, Interdependence, and International Organizations". *World Politics*, Vol. 52, No. 1 (October, 1999), pp. 1-37. Michael Doyle: "Kant, Liberal Legacies and Foreign Affairs". *Philosophy & Public Affairs*, Vol. 12, No. 3, (Summer 1993), pp. 205-235, idem: "Peace, Liberty, and Democracy: Realists and Liberal Contest a Legacy", in Michael Cox,

John G. Ikenberry and Takashi Inoguchi (eds.): "*American Democracy Promotion: Impulses, Strategies, and Impacts*". (New York: Oxford University Press, 2000), pp. 1-25.

[63]. Alexander Wandt: "Anarchy is What States Make of It: Social Construction of Power Politics". *International Organization*, Vol. 46, No. 2, (Spring 1992), pp. 392-425, idem: "*Social Theory ...*", op, cit. Robert Cox: "Social Forces, States, and World Orders: Beyond International Relations Theory," in Robert Keohane (ed.): "*Neorealism and Its Critics*" (New York: Columbia University Press, 1986), pp. 204–54. Thomas Risse-Kappen (ed.): "Bringing Transnationalism Back In: Non-State Actors, Domestic Structures, and International Institutions". (New York: Cambridge University Press, 1995). Ronald Jepperson, Alexander Wendt, and Peter Katzenstein: "Norms, Identity, and Culture in National Security", in Peter J. Katzenstein (ed.): "*The Culture of National Security*". (New York: Columbia University Press, 1996), pp. 33-75.

[64] . Michael Barnett: "Regional Security after the Gulf War". *Political Science Quarterly*, Vol. 111, No. 4 (Winter 1997), pp. 597-618.

[65]. op, cit, pp. 600-606.

[66]. Kenneth Waltz: "Theory of International Politics". (Reading; MA: Addison-Wesley, 1979), p. 5.

[٦٧] . المقصود بالقيم هنا: ''المصلحة القومية في إطار القيم''. والمقصود قيماً سياسية مثل الاستقلال، السيادة والتحرر من التبعية لأحدي القوى الدولية. وليس المقصود أبداً قيماً أخلاقية أو دينية. وتعريفنا هذا ماخوذ من نفس منظور البروفيسور مورجانثو. الذي عرف المصلحة الوطنية في اطار القوة. إن دراسة الواقعيين للقيم السياسية ليست بالموضوع الجديد أو المستحدث. فقد ركز بعض كبار المفكرين الواقعيين الكلاسكيين مثل إدوارد كار ونيبور ومورجانثو وغيرهم على مثل هذه الموضوعات. فقد ركز نيبور على الجوانب الأخلاقية في القوة القومية وكيفية أستخدامها. وكان كار شديد الاهتمام بالجوانب المعيارية (غير مادية) للقوة القومية مثل الأيدلوجيات والعقائد السياسية. أما هانز مورجانثو فقد ركز بشدة على دور الأيدلوجيات السياسية والنوازع النفسية والسيكولوجية للقادة والبشر ودورها في تحديد المصلحة الوطنية. للمزيد أنظر:
Reinhold Neibuhr: "Moral Man and Immoral Society: A Study of Ethnic and Politics". (1932) (London: Westminster John Knox Press 2002). E. H. Carr: "The Twenty Years Crisis 1919-1939: An Introduction to the Study of International Relations" 2nd ed. (New York: Harper & Raw, 1964). Hans J. Morgenthau: "Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace". 5th edition. (New York: Alfred Knopf, 1978).

[٦٨] . المقصود بنظرية ''توازن الهويات'' Balance of Identity أن الدول ذات الهويات المشتركة والايمان المشترك بينها بوجود مصالح وهويات وقيم مشتركة Common Beliefs بين مجموعة من الدول تساعد على زيادة معدلات التناغم والتوافق والتقارب بين هذه الدول. وتفسر هذه المدرسة الصراعات الدولية والمحلية (بين الافراد والجماعات الوطنية والمحلية) على انه في الاساس نتيجة ''لاختلاف وعدم التناغم وارتباط الهويات والقيم الاخلاقية التي تجمع بين العناصر المكونة للمجتمع المحلي Domestic Society''. للمزيد عما يسمي بتوازن الهويات انظر:
Michael Barletta and Harold Trinkunas: "Regime Type and Regional Security in Latin America: Toward a "Balance of Identity" Theory", in T. V. Paul, James J. Wirtz, and Michel Fortmann (eds.): "*Balance of Power: Theory and Practice in the 21st Century*". (Stanford: CA; Stanford University Press, 2004), pp. 334-354.

[٦٩]. للمزيد عن المقصود بالعالم الثالث في أدبيات العلاقات الدولية والمدرسة الواقعية الغربية في دراسة العلاقات الدولية أنظر الهامش رقم (٣٧).

[٧٠] . طبقاً لنموذج شتين روكان حول تطور المجتمعات الاوروبية منذ عصر الاقطاع فإن الكثير من دول ومجتمعات العالم الثالث مازالت تنطبق عليها مواصفات وملامح المرحلة الاولي في هذا النموذج 'تشكيل الدولة' ***State Formation***. حيث مازالت السلطة المركزية قيد التطور، الموارد لم يتم تحويلها ***Mobilized*** والاستفادة منها عبر نظام الضرائب وإنما مازالت تحتكرها النخب الحاكمة. الجيوش مازالت بعيدة عن النموذج النظامي الحديث في التشكيل ومنظومة العمل وتقسيم العمل. والنظام المحلي مازال تحكمه قوات الشرطة أو القوات العسكرية. حتي من منظور ماكس فيبر عن شرعية النظام، فإن أغلب هذه النظم مازالت تستمد شرعيتها من مصادر ''تقليدية'' مثل الملكيات، الانقلابات العسكرية أو المسلحة أو التوريث ... الخ. للمزيد انظر:

Stein Rokkan: "Dimensions of State and Nation-Building A Possible Paradigm for Research on Variation within Europe", in Charles Telly (ed.): "*The Formation of National States in Western Europe*". (Princeton: NJ; Princeton University Press, 1975), pp. 562-500. Max Weber: "The Theory of Social and Economic Organization'. (London: Oxford University Press, 1947).

وللمزيد عن تطور الدولة في العالم الثالث أنظر:

Barry Buzan: "People, State and Fear: An Agenda for International Security in the Post-Cold War Era". (New York: Harvester Wheatsheaf, 1991). Robert Jackson: "Quasi-States: Sovereignty, International Relations, and the Third World". (Cambridge; MA: Cambridge University Press, 1990). Joel Migdal: "Strong Societies and Weaken States: State-Society Relations and State Capabilities in the Third World". (Princeton: NJ; Princeton University Press, 1988).

[٧١]. من الدراسات الرائعة التي تطرقت لهذه النقطة دراسات باري بوزان وريتشارد براو المنشورة في كتاب عازار ومون:

Azar Edward and Chung-in Moon: "National Security in the Third World: The Management of External Threats'. (Aldershot: England; Edward Elger Publications, 1988).

[٧٢]. من دواعي السخرية أن كافة مؤشرات 'الحداثة' في العالم الثالث هي 'وهم'. فطبقاً للنموذج الذي ابتكره بيتر فلورا فإن الحداثة ***Modernization*** يمكن قياسها في اي مجتمع عبر بعض المؤشرات مثل (١) زيادة مستوي التعليم والاهتمام بالعلم والتكنولوجيا – كماً وكيفاً. (٢) زيادة القدرات التنظيمية لمؤسسات المجتمع. (٣) زيادة معدلات التحول والحراك الاجتماعي الذي يقود لتعظيم مستويات التصنيع والتحضر وكبر حجم الطبقة الوسطي. إننا نلاحظ أن كافة هذه المؤشرات غير موجودة بصفة كلية في أغلب مجتمعات العالم الثالث.

Peter Flora and Arnold Heideneimer: "The Historical Core and Changing Boundaries of The Welfare State", in Peter Flora and Arnold Heideneimer (eds.): "*The Development of the Welfare State in Europe and America*". (London: Transaction Books, 1981), pp. 17-33.

[٧٣]. يجادل الكثير من الواقعيين مثل جون ميرشايمر بأن الأيديولوجيات السياسية قد تراجع الدور الذي تلعبه في التأثير على سلوك الدول في عالم ما بعد الحرب الباردة. ولكننا نجادل من ناحيتنا بالقول بأن الايديولوجيات السياسية للنظم السياسية في العالم الثالث مازالت تمارس دوراً مهماً في بلورة السلوك الخارجي للدول. للمزيد عن دور الأيديولوجيات في العالم الثالث أنظر الدراسة الرائعة للبروفيسور ستيفن والت عن دور الايديولوجيات في أشعال الثورات، والتي يعتبرها من أكثر الظواهر تأثيراً في العلاقات الدولية.

Stephen Walt: "Revolution and War". (Ithaca: Cornell University Press, 1996).

[74]. David Singer: "International Conflict: Three Levels of Analysis". *World Politics*, Vol. 13, No. 3 (1960), pp. 453-461.

[75]. Barry Buzan: "Security, the State, "The New World Order", and Beyond", pp. 187-188. In: Ronnie Lipschutz (ed. all.): "*On Security*". (New York: Columbia University Press, 1998). Fareed Zakaria: "From Wealth to Power: The Unusual Source of America's World Role". (Princeton: NJ; Princeton University Press, 1998).

[٧٦]. الفرضيات الثالثة والرابعة والخامسة صيغت بتأثر من دراسة ماستندينو ولآيك وأيكنبري السالفة الذكر.

[٧٧]. رغم رغبة الكثير من الدول في العالم الثالث في انتهاج سياسيات وأستراتيجيات مثل التحالف والتوازن ضد القوي الغربية إلا أن النظرية والسجل التاريخي للأحداث يؤكد أن سلوك التبعية، مسايرة الركب وأيثار السلامة كانا هما النمطين السائدين على مجمل العلاقات بين دول العالم الثالث والقوي الكبري في الغرب او الشرق.

[٧٨]. من أفضل الدراسات التي كتبت في هذا السياق دراسات البروفيسور الراحل إدوارد عازار رائد مدرسة الحاجة Need Theory في دراسة الصراعات الدولية. وهي الدراسات التي كانت لها تأثيرا كبيراً على صياغتنا لهذه النظرية.

Edward E. Azar: "Protracted International Conflict: Ten Propositions". *International Interactions*, Vol. 12, No.1 (1985), pp. 59-70. Edward Azar: "The Management of Protracted Social Conflict: Theory and Cases". (London: Dartmouth Publishing, 1990).

[79]. Gleason, Kerimbekova, and Kozhirova: op, cit.

[٨٠]. الذي نقصده بالتحالف الصوري *False Alliance* هو تقديم دول من العالم الثالث لتسهيلات عسكرية ولوجستية وأمتيازات جيوسياسية لقوي كبري، مقابل توفير مظلة دفاعية لهذه الدول. تقيها مغبة العدوان من أحد جيرانها العدوانيين أو التوسعيين. ويلاحظ هنا ان هذا النوع من 'التحالفات' يكاد يكون تبادل مصالح وأستغلال من جانب القوي الكبري للمواقع الجيوسياسية لبعض دول العالم الثالث، وليس نموذج للتوازن كما هو معروف عند الواقعيين. لتحليل مقارب انظر:

John Mearsheimer: "Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War". *International Security*, Vol. 15, No. 1 (Summer 1990), pp.5-56. Stephen Van Evera: "Why Europe Matters, Why the Third World Doesn't: American Grand Strategy after the Cold War". *Journal of Strategic Studies*, Vol. 13, No. 2 (June 1990), pp. 1-51.

[٨١]. دول بريكس المقصود بها (البرازيل – روسيا – الهند – الصين).

[82]. John Mearsheimer: "Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War". *International Security*, Vol. 15, No. 1 (Summet 1990), pp.5-56.

[٨٣]. لقد بدأ العمل على هذه الدراسة عقب تخرج الباحث من قسم العلوم السياسية عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤، وبعد بلورة الأفكار الرئيسية والاطروحة الرئيسية فيها وقع الباحث على بعض الدراسات التي تاخذ منحى ثقافي وقيمي (واقعي) في دراسة العلاقات الدولية (ما سيعرف منذ ٢٠٠٤ بالبنائية الواقعية). وإن ساعدت هذه الدراسات الباحث على تطوير أطروحاته، إلا أن المنظور البحثي للدراسة مختلف تماماً عن هذه الأتجاهات البحثية. لتحليلات واقعية ذات صبغة قيمية وثقافية. أنظر بالذات الجدل الدائر بين صمويل باركين والعديدين من الواقعيين والبنائيين في مجلة *International Studies Review*. حول دراسة باركين التي نشرها عام ٢٠٠٣ بعنوان 'البنائية الواقعية'

J. Samuel Barkin: "Realist Constructivism". *International Studies Review*, Vol. 5 (2003), pp. 325–342. Patrick Thaddeus Jackson (ed.): "Toward a Realist–Constructivist Dialogue". *International Studies Review*, Vol. 6 (2004), pp. 337–352. Patrick Thaddeus Jackson and Daniel Nexon: "Constructivist Realism or Realist–Constructivism?" *International Studies Review*, Vol. 6 (2004), pp. 337–341. Jennifer Sterling–Folker: "Realist–Constructivism and Morality". *International Studies Review*, Vol. 6 (2004), pp.

341-343. Janice Bially Mattern: "Power in Realist-Constructivist Research". *International Studies Review*, Vol. 6 (2004), pp. 343-346. Richard Ned Lebow: "Constructive Realism". *International Studies Review*, Vol. 6 (2004), pp. 346-348. J. Samuel Barkin: "Realist Constructivism and Realist-Constructivisms". *International Studies Review*, Vol. 6 (2004), pp. 349-352.

وأنظر كذلك

Barry Buzan: "Culture and International Society". *International Affairs*, Vol. 86, No. 1 (January 2010), pp.1-26. Janice Bially Mattern: "The Power Politics of Identity". *European Journal of International Relations* Vol. 7 (2001), pp. 349-397. Richard Ned Lebow: "Thucydides the Constructivist". *American Political Science Review*, Vol. 95 (2001), pp. 547-560.

[٨٤]. لوحظ منذ نهاية الحرب الباردة تصاعد النداءات الإقليمية والقومية الداعية لبزوغ نظريات 'محلية' في دراسة العلاقات الدولية والعلوم السياسية بعيداً عن المنظور الغربي والأنجلوساكسوني عموماً. حيث لوحظ تكاثر الكتابات الداعية لـ 'علم سياسي عربي'، 'علم سياسة إسلامي'،'العلاقات الدولية في الإسلام'،'المدرسة الصينية في العلاقات الدولية' وغيرها من الدعاوي. أنظر على سبيل المثال منشورات برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بكلية الأقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي– فيرجينيا. وعن ما يسمى بالمدرسة الأسيوية في دراسة العلاقات الدولية انظر عدد (September 2007) من مجلة *International Relations of the Asia-Pacific* المخصص لمناقشة ما يسمى بالنظريات الأسيوية في العلاقات الدولية والذي قام بتحريره البروفيسور آميتاف آشاريا وباري بوزان.

Amitav Acharya and Barry Buzan: "Preface: Why is there no non-Western IR theory: Reflections on and from Asia". *International Relations of the Asia-Pacific,* Vol. 7, No. 3 (September 2007).

[85] . Kenneth Waltz: "Man, the State, and War: A Theoretical Analysis". (New York: Columbia University Press, 1959). David Singer: "The Level of Analysis Problem in World Politics". *World Politics*, Vol. 14, No. 1 (October 1961), pp.77-92.

لم يدعو والتز للتركيز على أحد المستويات الثلاثة وتجاهل الأخرين. بل إنه دعى للتوافق والتداخل بين المستويات الثلاثة إن نحن أردنا فهم السياسة الدولية بصورة افضل وأكثر شمولية. أحمد محمد أبو زيد: ''كينيث والتز: خمسون عاماً من العلاقات الدولية (١٩٥٩-٢٠٠٩): دراسة أستكشافية''. المجلة العربية للعلوم السياسية، المجلد ٧، العدد ٢٧ (صيف ٢٠١٠) صص: ٩٣-١٠٩.

[٨٦]. حسن بكر: ''إدارة الأزمات الدولية: نحو أقامة نموذج عربي لإدارة الأزمات السياسية''. (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر،

[87]. Bruce Bueno De Mesquita: "Domestic Politics and International Relations". *International Studies Quarterly*, Vol. 46 (2002), pp. 1-9.

[88]. Andrew Moravcsik: "Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics". *International Organization,* Vol. 51, No. 4 (Fall 1997), pp. 513-53.